مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٩، ٢٠١٠

تقرير المدير العام

ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

مكتب العمل الدولي، جنيف

ISBN 978-92-2-621875-8 (PRINT)
ISBN 978-92-2-621876-5 (WEB PDF)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى ، ٢٠١٠

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH–1211 Geneva 22, Switzerland.

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org.

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns.

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: المرجع ILC99-DG_ANNEX[2010-05-47]-Ar.doc

طبع في سويسرا

تمهيد

أوفدت هذه السنة أيضاً، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثات رفيعة المستوى إلى الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ومنظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة، للوقوف على وضع العمال العرب في الأراضي المحتلة. وتمتعت الوفود بكامل التعاون من جميع الأطراف المعنية. وإنني شديد الامتنان لذلك. وهذا ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية.

وأجرى الممثلون الذين أوفدتهم مشاورات معمقة مع مجموعة واسعة من ممثلين من السلطة الفلسطينية ومن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في الأراضي العربية المحتلة والهيئات المكونة في إسرائيل وفي الجمهورية العربية السورية، ومع ممثلين من الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية وغير الحكومية. وقدم الجميع معلومات واستشرافات قيّمة عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. وكالعادة، استرشدت البعثة في عملها لتقصي الحقائق بحس عميق من الالتزام والحياد.

ويصف هذا التقرير بعض التحسن في الحالة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، يمكن أن يعزى إلى تسارع النمو وارتفاع معدل العمل بشكل طفيف، لكنه يظل مع ذلك متدنياً جداً بالنسبة للمعايير الدولية. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣,٧ في المائة خلال سنة ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٣٩٠ دولاراً أمريكياً، لكنه لا يزال أقل بحوالي ١٥ في المائة من الحد الأعلى الذي بلغه في سنة ١٩٩٩. وكنتيجة للإقفال الإسرائيلي شبه التام لقطاع غزة، لم يكن النمو موزعاً بشكل متساوٍ بين غزة والضفة الغربية. وقد أدى استمرار حالة النزاع إلى إعاقة الانتعاش الاقتصادي، بعد مضي عقد على اندلاع الانتفاضة الثانية.

وما زالت غزة، بعد مرور أكثر من سنة على الحرب المدمرة، "مقبرة للصناعات" على حد تعبير أحد كبار الصناعيين الفلسطينيين، وكلما طال الإقفال كلما زاد ذلك في تقويض الآفاق المستقبلية للعمال وأسرهم، لا سيما جيل الشباب. ويأخذ وقع الحرب في الوقت الحاضر بعداً مدمراً آخر على الأمد الطويل. وقد اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بعد الزيارة التي قام بها مؤخراً إلى غزة في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٠، أن الإغلاق المفروض على غزة "غير مقبول ولا يطاق ولا يعود بالنفع".

وهناك أربعة عوامل رئيسية تفسر ما يبدو في الوهلة الأولى تحسناً اقتصادياً مبهراً، لكنه يظل هشاً في الواقع. أولاً، يجري هذا التحسن في ظل انخفاض كبير في الإنتاج بعد سنة ٢٠٠٠. وثانياً، يقوم هذا التحسن على الدعم الكبير بشكل استثنائي للميزانية والتنمية، الذي تلقته السلطة الفلسطينية من المجتمع الدولي، الذي تعهد بتقديم دعم للميزانية بمبلغ ١,٤ مليار دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٩ وحدها. وثالثاً، فقد أتى برنامج السلطة الفلسطينية للإصلاح ثماره فيما يخص الأمن وسيادة القانون، مما حسن بالتالي الظروف لصالح النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية. وأخيراً، كان للتخفيف المرحب به تماماً لبعض الحواجز المفروضة على العبور والتنقل في الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وإسرائيل، مساهمة في النتيجة الإيجابية.

وفي المقابل، أصبحت القدس الشرقية أكثر عزلة عن باقي الضفة الغربية بسبب سياسة تخفيض نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون في القدس الشرقية. فضلاً عن ذلك، فإن الحواجز المتعددة التي تعيق الدخول إلى الأرض الفلسطينية في المنطقة "جيم" الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والتي تضم حوالي ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، تمنع الفلسطينيين من استغلال أراضيهم استغلالاً أكثر إنتاجية. وعلى الرغم من بعض التحسن الطفيف الملحوظ مؤخراً في الدخول إلى غزة، فإن من المحزن رؤية انخفاض الواردات الشهرية من ١٠٠٠٠ شاحنة في سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٠ شاحنة فقط حالياً، في الوقت الذي تظل فيه الصادرات منعدمة في واقع الأمر.

وفي حين يعاني الفلسطينيون الأمرّين ويستمر انتهاك حقوق العمال وكرامتهم الإنسانية بصورة يومية، وبالرغم من أن السلطة الفلسطينية التزمت بسياسة صارمة تقضي بعدم اللجوء إلى العنف، لم يتحقق أي تقدم في مفاوضات السلام السنة الماضية. وأدى إعلان إسرائيل مؤخراً عن الاستمرار في التوسع في إنشاء المستوطنات

في القدس الشرقية، إلى إلقاء سحابة معتمة على بدء محادثات غير مباشرة بهدف التوصل إلى استئناف مفاوضات جوهرية. واعتبرت آلاف الأسر الفلسطينية القرار العسكري الأخير بشأن منع التسلل بمثابة السيف المسلط فوق رؤوسها. ولا يسعني إلا أن أعرب عن قلقي البالغ من هذه التطورات.

"فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، هو عنوان وشعار برنامج الحكومة الثالثة عشرة منذ آب/ أغسطس الماضي، وهو يرمي إلى بناء مؤسسات دولة فلسطين الحرة والديمقراطية والمستقرة التي تلتزم بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة في ظل سيادة القانون وتصبو إلى العيش بسلام جنباً إلى جنب مع جميع جيرانها. ولقي هذا البرنامج دعماً كبيراً من اللجنة الرباعية للشرق الأوسط ومن جامعة الدول العربية ومن المؤسسات المالية الدولية. وشدد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على أن من المهم للغاية أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود السلطة الفلسطينية من أجل إقامة الدولة. وإنني انضم بكل صدق إلى هذا النداء.

وترمي الاستراتيجية التكميلية لوزارة العمل من أجل تنمية قطاع العمل منذ شباط/ فبراير ٢٠١٠، إلى معالجة أوجه النقص التي تشوب استراتيجية العمل الحالية عن طريق إيجاد بيئة مؤاتية للعمل اللائق. وقد أعربت السلطة الفلسطينية عن التزامها باحترام المعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الثماني الأساسية لمنظمة العمل الدولية. ووضعت من خلال قانون العمل لسنة ٢٠٠٠ إطاراً تشريعياً أساسياً لحماية حقوق العمال، ومن المشجع الإشارة إلى أن استراتيجية قطاع العمل تتضمن المزيد من الإجراءات الرامية إلى ترسيخ الحماية القانونية القائمة واستكمالها. وبما أن استراتيجية قطاع العمل جزء لا يتجزأ من البرمجة العامة للسلطة الفلسطينية، فلا بد من أن يصبح تعميم فرص العمل مبدأ تستند إليه جميع الإجراءات الحكومية الرامية إلى تشجيع نمو القطاع الخاص. وأود أن أشدد على أنه يجب أن يكون توفير فرص العمل محور استراتيجية تقوم على اقتصاد نابض بالنشاط وعلى العمل اللائق والإدارة السديدة.

ويستمد التزام منظمة العمل الدولية جذوره من المبادئ التي تؤيدها المنظمة وتدعمها هيئاتها المكونة العالمية دعماً قوياً. ولقد زادت منظمة العمل الدولية في توسيع برنامجها الخاص بالتعاون التقني الذي تتسق أولوياته مع استراتيجية قطاع العمل وتُطبَّق بشراكة مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية إلى جانب منظمات وطنية رئيسية أخرى وأعضاء من المجتمع الدولي.

وستواصل منظمة العمل الدولية نشاطها بشأن تنمية المنشآت وخلق الوظائف مع وزارة الاقتصاد الوطني، وبشأن الحماية الاجتماعية مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبشأن التعليم المهني والتدريب مع وزارة التعليم العالي.

ويُولى اهتمام خاص لدعم الشركاء الاجتماعيين واستحداث إطار قانوني للحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي.

وإنني أرحب بكل جهد تقوم به حكومة إسرائيل لتخفيف العبء الواقع على العمال الفلسطينيين والأسر الفلسطينية. وقد أكدت منظمة العمل الدولية دائماً أن لأوجه التحسن في العبور والتنقل أثراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية والعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالحل الدائم للنزاع يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للديمومة، تعيش بسلام وأمن مع جميع جيرانها.

وتشكل العوائق أمام العبور والتنقل العقبات الأهم أمام التنمية الاقتصادية وترسيخ النسيج الاجتماعي الطبيعي في الجولان السوري المحتل. ويواجه المواطنون السوريون مشقات شديدة لضمان عمل ومداخيل تمكنهم من الحفاظ على هويتهم العربية السورية.

وتظل منظمة العمل الدولية على التزامها الكامل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعماً للحق المشروع للشعب الفلسطيني في إقامة دولته وفي تنمية اقتصادية واجتماعية تحقق العمل اللائق في ظروف تسودها الحرية والإنصاف والأمن وكرامة الإنسان.

أيار/ مايو ٢٠١٠

خوان سومافيا
المدير العام

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii

مقدمـة ١

١ - السياق: عملية سلام متعثرة ٣

٢ - النمو وفرص العمل: تباين وهشاشة ٦

٣ - حقوق العمال وكرامة الإنسان ١٥

٤ - العمال السوريون في الجولان السوري المحتل ٢٣

٥ - بناء الدولة بالرغم من الاحتلال ٢٥

المراجـع ٣١

مرفـق - قائمة محاوري البعثـة ٣٥

مقدمـة

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثات إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة والجمهورية العربية السورية ومصر لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، سعت البعثات إلى جمع المعلومات وتقييمها بشأن وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل[١].

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. واسترشد الممثلون أيضاً بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثات أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، واللتين تشكل إسرائيل طرفاً فيهما. واسترشدت البعثات بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨٠) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولم تغب عن أذهانها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام إلى السيد فريدريش بوتلر (Friedrich Buttler)، كممثل خاص له، والسيد طارق الحق (Tariq haq)، الباحث الاقتصادي في إدارة تحليل الاقتصاد وأسواق العمل، والسيد مارتين ويلز (Martin Oelz)، أخصائي الشؤون القانونية في برنامج ظروف العمل والعمالة، بمهمة زيارة إسرائيل والأراضي العربية المحتلة، من ١٠ إلى ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٠. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في الضفة الغربية وغزة، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

٥. وقام الممثل الخاص للمدير العام بزيارة إلى الجمهورية العربية السورية في ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٠ من أجل إجراء مشاورات مع الحكومة السورية ومع منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، وإلى مصر يومي ١٨ و١٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٠ للالتقاء بممثلين من منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية.

[١] كما أُشير إليه في التقارير السابقة، أُعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وخلال هذه البعثات، أجرى ممثلو المدير العام العديد من المناقشات والاجتماعات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين وسوريين [٢]. والتقوا بممثلين من وزارات ومؤسسات مختلفة في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. كما أجرت البعثات مشاورات مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن عميق امتنانه إلى جميع الأطراف المعنية، ويرغب في أن ينوّه بأن ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، وكذلك من ممثلي منظمات منظومة الأمم المتحدة، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. كما ينوه بالتعاون الكامل الذي لقيته بعثته من سلطات الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

٨. وإلى جانب البيانات والدراسات والتقارير المتاحة في المجال العام، يأخذ هذا التقرير في الحسبان المعلومات الكتابية والشفوية التي حصلت عليها البعثات المذكورة أعلاه في عين المكان. ويرحب بالإسهامات الكتابية المقدمة من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحكومة الجمهورية العربية السورية ومن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. وحظيت المعلومات التي استقيت شفوياً من مختلف محاوري البعثة بفحص شامل بشكل خاص وجرى التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة قدر الإمكان. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، تحلت البعثات في عملها بالحياد والموضوعية.

[٢] ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

١ - السياق: عملية سلام متعثرة

٩. في حين ما زال الفلسطينيون يتكبدون المعاناة، لا سيما في قطاع غزة المحاصر، شهدت الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ تعثر مفاوضات السلام. وأدى الإعلان في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، عن بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية جديدة في القدس الشرقية إلى تقويض بدء "محادثات غير مباشرة" تمهد السبيل لمفاوضات سلام مباشرة. وسادت بدلاً من ذلك إجراءات أحادية الطرف، منها زيادة التوسع في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ولا سيما في القدس الشرقية، واستمرار إطلاق الصواريخ من غزة، التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين بدون تمييز، فضلاً عن الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ١٦٥٠ الصادر في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠ والمتعلق بمنع التسلل (التعديل رقم ٢). وفيما يخص الجانب الفلسطيني، أحرز تقدم كبير في اتجاه استتباب الأمن في الضفة الغربية وإقامة المؤسسات للدولة الفلسطينية المستقبلية؛ بيد أن الانقسام بين سلطات حماس الفعلية في غزة والسلطة الفلسطينية الشرعية، ما زال قائماً. والوضع "حرج"، حسب قول السيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

المجتمع الدولي: مواقف ومبادئ

١٠. تتعهد الأمم المتحدة بإيجاد حل لجميع قضايا الوضع النهائي - القدس والحدود واللاجئون والمياه والأمن - المذكورة في اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق وقرارات مجلس الأمن المتصلة بها. وتشمل مبادؤها حلاً متفاوضاً عليه، قائماً على "الأرض مقابل السلام"، مما يعني انسحاباً من الأراضي التي احتُلت في ١٩٦٧ ووضع حد للشكاوى والنزاع، وعيش جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها، وحلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين (القرار ٢٤٢)، وتأييد خريطة الطريق ومطالبة الأطراف بتنفيذ التزامات المرحلة الأولى من خريطة الطريق (القرار ١٥١٥)، والالتزام بمعاهدة سلام تحل جميع القضايا الرئيسية بدون استثناء (القرار ١٨٥٠).

١١. وأعرب الاتحاد الأوروبي، من خلال استنتاجات مجلسه في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، عن قلقه البالغ إزاء عدم التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، ودعا إلى الاستئناف العاجل للمفاوضات التي من شأنها أن تفضي، في إطار زمني متفق عليه، إلى حل قائم على دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والموحدة والمستدامة، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وأشار إلى أنه "يجب تحقيق سلام شامل، وهو مصلحة أساسية بالنسبة للأطراف في المنطقة وللاتحاد الأوروبي، بالاستناد إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ومبادئ مدريد بما فيها الأرض مقابل السلام وخريطة الطريق والاتفاقات التي سبق أن توصلت إليها الأطراف ومبادرة السلام العربية" (الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٩).

١٢. وأعربت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط - الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، ووزير الشؤون الخارجية الروسي، السيد سيرجي لافروف، ووزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة هيلاري كلينتون، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة كاترين أشتون - في بيان لها في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٠ عن اقتناع من أنه ينبغي أن تقود المفاوضات إلى تسوية تتفاوض عليها الأطراف في غضون ٢٤ شهراً، من شأنها أن تنهي الاحتلال وتفضي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومستدامة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل ومع جيرانها الآخرين. ودعت إسرائيل والفلسطينيين إلى العمل وفقاً للقانون الدولي ولاتفاقاتهم والتزاماتهم السابقة، وحثت حكومة إسرائيل على تجميد جميع أنشطة الاستيطان، بما فيها النمو الطبيعي، وتفكيك المراكز الخارجية التي شيدت منذ آذار/ مارس ٢٠٠١، والامتناع عن أعمال الهدم والترحيل في القدس الشرقية (الأمم المتحدة، ٢٠١٠أ).

١٣. وفي ظل هذه الظروف، وبالرغم من الترحيب ببعض العناصر الإيجابية حديثة العهد داخل سيناريو البؤس العام، تظل أوجه التحسن في وضع العمال هشة. وتُلخَّص أدناه المجالات الأساسية بشكل خاص لبناء دولة فلسطين المستقبلية، وذات الصلة بوضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة، وستُعالج على نحو مستفيض في الفصل ٢ الذي يتطرق إلى الاقتصاد وسوق العمل، وفي الفصل ٣ المخصص لحقوق العمال والكرامة الإنسانية. وسيتطرق الفصل ٤ من منظور نقدي إلى وضع العمال السوريين الخاص في الجولان السوري المحتل، ويُخصَّص الفصل الأخير لملاحظات واستنتاجات تتعلق بعملية بناء دولة فلسطين المستقبلية مع إشارة خاصة إلى المجالات التي تؤثر في وضع العمال.

غزة: مقبرة الصناعات والآفاق

١٤. بعد العملية العسكرية الإسرائيلية المسماة "الرصاص المسكوب" في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ والأضرار التي لحقت بسبل معيشة الفلسطينيين واقتصادهم وأماكن عملهم، ظل النساء والرجال وأسرهم حبيسي استراتيجيات تكيف مقيدة إلى حد بالغ. وبينما يستمر الإقفال الشديد على غزة، تطور "اقتصاد الأنفاق"، ويشكل كل من الحصار واقتصاد الأنفاق ذريعة للآخر. ورغم عدم وجود بيانات موثوقة بشأن اقتصاد الأنفاق، فإنه لم يعد من الممكن وصفه بأنه سري، في الوقت الذي يقال فيه إن حوالي ٢٠٠٠٠ شخص على صلة به، وفي الوقت الذي تسمح فيه مداخل النفق بعبور حاويات كبيرة، وفي الوقت الذي تراقب فيه حماس، باعتبارها السلطة الفعلية، حركة العبور وتستمد منها إيرادات تشكل الآن مصدراً مهماً للدخل. وفي الآونة الأخيرة، قيل إن هناك بعض المساعي لتقييد قطاع الأنفاق؛ وما زالت نتيجة ذلك غير واضحة إلى حد الآن.

١٥. وحسب منسق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط، فإن الحصار الإسرائيلي على غزة ورفض حماس للمبادئ الأساسية لعملية السلام والافتقار إلى وحدة قائمة على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية وتواصل أحداث العنف على يد الناشطين والإجراءات العسكرية الإسرائيلية والتهريب المستمر، إنما هي كلها سمات مميزة لأزمة متعددة الأبعاد (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٠). وفي حين سمحت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً بأن تعبر الحدود بعض سلع المعونة الإنسانية، ما زالت معظم المدخلات الضرورية لإعادة بناء المنازل والمدارس والمستشفيات وللإنتاج الصناعي ممنوعة من ذلك. وقال أحد كبار الصناعيين الفلسطينيين عند لقائه بالبعثة "إن غزة مقبرة الصناعات". وبينما يوفر اقتصاد الأنفاق السلع الاستهلاكية والوقود وبعض مواد البناء، تظل المصانع الإنتاجية مدمَّرة أو تستأنف العمل فقط بمستويات قدرة منخفضة جداً. ولهذا السبب، ما زال معظم العمال غير قادرين على كسب عيش لائق، ولهذا السبب يزداد يأس الأسر المحرومة من الموارد الكافية لاقتناء السلع الاستهلاكية في السوق ويزداد اعتمادها على المعونة، ولهذا السبب لا يستطيع الأطفال التمتع بالمدرسة وأنشطة الترفيه التي يحتاجون إليها احتياجاً ماساً لكي يكبروا في سلام. وأوضح مراقب عليم بالأمور وجود فجوة متنامية داخل المجتمع في غزة بين من يستغلون التطورات الحديثة من جهة وبين أصحاب العمل والعمال وأسرهم الذين ما زالت قدراتهم الإنتاجية وأسباب معيشتهم مسحوقة من جهة أخرى. وعلى حد ما أشار إليه، فإن هذا الوضع إذا استمر ستكون آثاره طويلة الأمد على النسيج الاجتماعي وبالتالي على عملية السلام، آثاراً مدمرة.

١٦. وفي الختام، فإن على الجهات الفاعلة الإسرائيلية والفلسطينية الاضطلاع بدورها. وبعد عودة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، من جولته الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة في ٢٤ آذار/ مارس ٢٠١٠، وصف إقفال غزة بأنه "غير مقبول ولا يطاق ولا يعود بالنفع". ودعا الجهات الفاعلة الفلسطينية إلى "الاضطلاع بدورها، بما في ذلك وضع حد للعنف وهجمات الصواريخ، وتجاوز المصالح الفئوية للسعي من أجل توحيد غزة والضفة الغربية من جديد".

العبور والتنقل: تقدم انتقائي لكن مراقبة عامة مشددة

١٧. ما زالت القيود المفروضة على العبور والتنقل في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، التي تشمل الجدار الفاصل ونقاط التفتيش وغيرها من الحواجز المادية إلى جانب نظام تراخيص أكثر تعقيداً، تقوض بشدة النشاط الاقتصادي والنسيج الاجتماعي الفلسطيني والمنشآت ورفاه العمال. وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، اتخذت حكومة إسرائيل بعض الخطوات المرحب بها جداً لتخفيف القيود في بعض الأجزاء من الضفة الغربية. بيد أن الأمر نفسه لا ينطبق على القدس الشرقية، التي تشتد فيها القيود أكثر، كما لا ينطبق على أجزاء أخرى من الضفة الغربية، التي تنطوي على تداعيات استراتيجية فيما يخص مفاوضات الوضع النهائي. ويبدو أن هذا هو الحال بالنسبة لمنطقة التماس بين الجدار الفاصل وخط الهدنة لعام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر")، وبالنسبة لزيادة التوسع في المستوطنات، وبالنسبة لمعظم المنطقة "جيم" التي تفصل شمال ووسط وجنوب الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية بما فيها وادي الأردن شمال أريحا.

١٨. وإن الجدار الفاصل، المبني على الأراضي المحتلة وليس على الخط الأخضر، غير شرعي بموجب القانون الدولي. وتبين بيانات مستقاة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المنطقة المعزولة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر تصل إلى قرابة ٥٥٥٠٠٠ دونم، وهو ما يمثل ٩,٥ في المائة من منطقة الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠أ؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠أ). ويبقى هذا لوحده الجدار الحاجز الأكبر أمام تنقل الفلسطينيين وعبورهم. ويواجه الفلسطينيون الذين يعيشون في

منطقة التماس والفلاحون أصحاب الأراضي والموارد المائية في تلك المنطقة تحديات كبيرة وأثراً اقتصادياً سلبياً (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٠).

١٩. وتمثل المنطقة "جيم" أكثر من ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، وتضم ١٥٠٠٠٠ فلسطيني حسب التقديرات. وهي مهمة بالنسبة للتنمية الصناعية الزراعية والتنمية الصناعية الأوسع نطاقاً، وكذلك بالنسبة لوحدة واستدامة دولة فلسطينية مستقبلية. ويشكل معظم وادي الأردن جزءاً من هذه المنطقة. ويُحظر على الفلسطينيين فعلياً البناء في حوالي ٧٠ في المائة من المنطقة "جيم"، كما أن قلة تراخيص البناء تمنع السلطة الفلسطينية من تقديم خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الملائمة إلى القرى الفلسطينية. وتقيّد حالات الإقفال الوصول إلى الخدمات الأساسية في أماكن أخرى، وإلى المراكز الاقتصادية والأراضي الزراعية والمراعي (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٠). ونتيجة لذلك، تركز المنظمات الدولية عن حق على تنمية المنطقة "جيم" كعنصر مهم لوحدة الدولة الفلسطينية المستقبلية واستدامتها.

٢٠. وفي سياق الاحتلال، تسيطر حكومة إسرائيل سيطرة تامة على جميع المناطق "ألف" و"باء" و"جيم" وتحتفظ بالحق في شن عمليات توغل إذا اعتبرت أن مثل هذه العمليات مناسبة. ويفضي هذا الأمر على ما يبدو إلى غير الغرض المنشود المتمثل في بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة في عملية السلام.

المستوطنات: السياسة الإسرائيلية المستمرة مخالفة للقانون الدولي

٢١. مرت ثلاثون سنة منذ التاريخ الذي طلب فيه مؤتمر العمل الدولي إلى المدير العام تقديم تقارير سنوية عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وقد اهتم المؤتمر حينئذ اهتماماً خاصاً بمسألة إقامة المستوطنات الإسرائيلية في تلك الأراضي، معرباً عن قلقه إزاء "عواقبها الاقتصادية والاجتماعية التي تمس على نحو جسيم بالحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة العربية". وفي السنة نفسها دعا مجلس الأمن في الأمم المتحدة حكومة إسرائيل إلى هدم المستوطنات الموجودة والتوقف عن إنشاء مستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ (القرار ٤٦٥). ومنذ ذلك الحين أعربت قرارات عديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، عن القلق إزاء سياسة الاستيطان الإسرائيلية وما لها من عواقب جسيمة على حقوق ورفاه الشعب الفلسطيني والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ودعت إلى وقف أنشطة الاستيطان (منذ عهد أقرب القرار ٩٣/٦٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩). وخلصت محكمة العدل الدولية، في الفتوى التي أصدرتها سنة ٢٠٠٤، إلى أن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) تمثل خرقاً للقانون الدولي (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٢٢. وعلى الرغم من بواعث القلق هذه، تستمر سياسة الحكومة الإسرائيلية، مثلما يصفها هذا التقرير، بشأن إنشاء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل وتمس إلى حد جسيم بحقوق الشعب الفلسطيني والمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل وبكرامتهم ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي. ومثلما أبلغ وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، السيد ب. لين باسكو، مجلس الأمن في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، فإن التقييد الجزئي لأنشطة الاستيطان في الضفة الغربية، الذي أعلنت عنه إسرائيل منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، وإن كان خطوة إيجابية، لا يفي بالتزامات إسرائيل الواردة في خريطة الطريق والمتعلقة بالتجميد الكامل للاستيطان (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠١٠). وعلى أرض الواقع، انتهت سنة ٢٠٠٩ بوحدات سكنية جديدة في المستوطنات بلغ عددها ١٧٠٣ وحدات، ولا يشمل هذا العدد المراكز الخارجية ولا أعمال البناء الأخرى في المستوطنات التي لا تسمح بها الحكومة الإسرائيلية (البنك الدولي، ٢٠١٠).

٢٣. إن المستوطنات هي السبب الرئيسي في استنزاف الموارد الطبيعية ومصادرة الأراضي الفلسطينية والعربية، والقيود المفروضة على العبور والتنقل بالنسبة للفلسطينيين وشرذمة الأراضي وسياسات التخطيط التي تعيق التنمية الفلسطينية والعربية، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون. وبعد مرور ثلاثين سنة على قرار مؤتمر العمل الدولي لسنة ١٩٨٠، نشأ في الأراضي العربية المحتلة نظام للفصل المترسخ، يتناقض تناقضاً صارخاً مع قيم منظمة العمل الدولية ومبادئها، التي تقر بأن "لجميع البشر، أياً كان عرقهم أو معتقدهم أو جنسهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص" (منظمة العمل الدولية، إعلان فيلادلفيا).

٢ - النمو وفرص العمل: تباين وهشاشة

٢٤. شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة تسارعاً في وتيرة النشاط الاقتصادي في سنة ٢٠٠٩. وسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو عام بلغ ٦,٨ في المائة على مدى سنة ٢٠٠٨، في حين ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣,٧ في المائة ليصل إلى ١٣٩٠ دولاراً أمريكياً (انظر الشكل ٢-١)، وهو ما يمثل عودة إلى مستويات سنة ٢٠٠٥، لكنه لا يزال أقل بحوالي ١٥ في المائة من الحد الأعلى الذي بلغه في سنة ١٩٩٩. وقد حال استمرار الاحتلال والنزاع دون انتعاش اقتصادي كامل، بعد مرور عقد على اندلاع الانتفاضة الثانية.

الشكل ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي لكل فرد

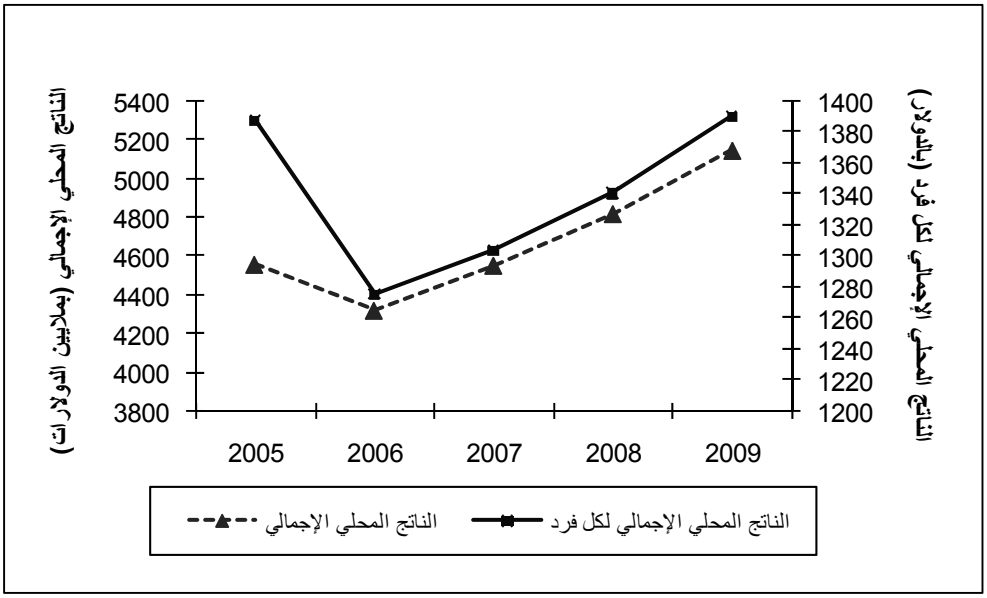

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات الوطنية، ٢٠٠٩.

٢٥. ولم يكن النمو موزعاً بالتساوي بين الضفة الغربية وغزة. ويشير تقدير أولي إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية قد بلغ حوالي ٨,٥ في المائة في الضفة الغربية، و١ في المائة فقط في غزة (البنك الدولي، ٢٠١٠). وإلى جانب هذا ذكر للبعثة أن اتجاهات النمو كانت متباينة داخل الضفة الغربية نفسها، إذ سجلت رام الله نشاطاً اقتصادياً كبيراً فاق وتيرة النمو في المناطق الأخرى. ولم تكن البيانات متاحة للسماح بتقييم أنماط النمو الإقليمي في سنة ٢٠٠٩.

٢٦. وما زال هناك هشاشة كامنة في انتعاش النمو. وقد حفزه بالأساس مساعدة المانحين، التي بلغت ما يقارب ١,٤ مليار دولار أمريكي لدعم الميزانية في سنة ٢٠٠٩، وسمحت للسلطة الفلسطينية بمواصلة تقديم تحفيز مالي توسعي كبير للاقتصاد، مشجعة نمواً قائماً على الاستهلاك (على عكس النمو القائم على الاستثمار المنتج). وكان لتحسن القانون والنظام والإصلاحات الإدارية التي قامت بها السلطة الفلسطينية، فضلاً عن تحسن بعض جوانب التنقل والعبور داخل الضفة الغربية (يقيَّم بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا الفصل)، مساهمة أيضاً في تحسن البيئة الاقتصادية، لكن أوجه التحسن المرحب بها هذه لم تعزز ثقة المستثمرين بما يكفي لحثّ النمو في القطاع الخاص لمواكبة أداء القطاع العام. ولم تشهد القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد أي استثمار أو نمو واسع النطاق. ويستأثر التصنيع والزراعة بحصص صغيرة جداً في الناتج المحلي الإجمالي والعمل، لا سيما بالمقارنة مع قطاع الخدمات، الذي ما زال يهيمن على الاقتصاد الفلسطيني (انظر الجدول ٢-١). وإلى جانب هذا، فإن حصص العمل في الزراعة والتجارة والبناء تتجاوز بشكل كبير حصص هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، مما يبين مستويات ضعيفة من الإنتاجية.

الجدول ٢-١: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل

	الربع الرابع من ٢٠٠٩، (٪)	
	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي	الحصة في فرص العمل
الزراعة وصيد الأسماك والحراجة	5.2	12.4
التصنيع والتعدين والمحاجر	14.4	12.6
البناء	6.9	11.4
التجارة والمطاعم والفنادق	12.4	19.7
النقل والتخزين والاتصالات	8.7	6
الخدمات والفروع الأخرى	52.4	37.9
المجموع	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة لسنة ٢٠٠٩ والحسابات الوطنية لسنة ٢٠٠٩.

٢٧. وسُجل أكبر ارتفاع في نشاط القطاع الخاص في قطاع البناء، الذي ارتفعت حصته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٩ في المائة في سنة ٢٠٠٩ بعدما كانت ٥,٦ في المائة في سنة ٢٠٠٨، وكذلك في قطاع خدمات العقارات المرتبطة بقطاع البناء. وحسب البنك الدولي، فإن موظفي السلطة الفلسطينية والعاملين في المنظمات غير الحكومية، هم المحركون الرئيسيون لهذه السوق، مما يؤكد دور المعونة التي يقدمها المانحون في النمو الاقتصادي (البنك الدولي، ٢٠١٠).

٢٨. وحسب تعبير وزير الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية، فإن "القطاع الخاص الفلسطيني في قفص". وكنتيجة مباشرة للاحتلال العسكري الإسرائيلي، فهو محروم من الوصول إلى الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية. وقد أفضت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلى شرذمة الضفة الغربية وعزلة القدس الشرقية والانفصال التام للضفة الغربية عن غزة، مما حد من سبل نفاذ المنشآت الفلسطينية إلى الأسواق، وأصبحت غير قادرة على المنافسة بسبب عجزها عن استغلال وفورات الحجم استغلالاً فعالاً. ومع الحصار المفروض على غزة، تبقى فرص الضفة الغربية في التجارة مقيدة بشدة بسبب نقاط العبور التجارية الواقعة على طول الجدار الفاصل وعدم فعالية سير جسر اللنبي في اتجاه الأردن (البنك الدولي، ٢٠٠٨). ويشير مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)، الذي يراقب المعابر التجارية في الجدار الفاصل، إلى مجموعة من تكاليف المعاملات العالية، بما في ذلك عناء وتكاليف نقل السلع في منصات حاملة حسب قيود صارمة، ناهيك عن فترات الانتظار والتفتيش والتحويل المطوّلة المتصلة بنظام التشاحن السائد، إضافة إلى ارتفاع الاحتمال بأن تتلف المنتجات. وهناك حاجز آخر غير جمركي أمام التجارة، أشار إليه محاورو البعثة، وهو فرض معايير إسرائيلية صارمة أكثر فأكثر على استيراد السلع الفلسطينية إلى القدس الشرقية. ومن جهة أخرى، تجتاح الأسواقَ الفلسطينية شرق الجدار الفاصل واردات رخيصة يصعب على المنتجين الفلسطينيين منافستها في غالب الأحيان. وقد اتخذت السلطة الفلسطينية مؤخراً موقفاً ضد منتجات المستوطنات، وأعلنت عن نيتها في سحبها من الأسواق الفلسطينية.

٢٩. وفي غزة، تُعزى إلى حد كبير نسبة ١ في المائة من النمو الاقتصادي الذي حدث في مواجهة الحصار المستمر، إلى آليات التكيف ومنها إعادة فتح عدد محدود من المنشآت التي تقدم في الغالب خدمات مختلفة تماماً عن الخدمات التي كانت تقدمها سابقاً ومحددة بتوافر السلع في السوق المحلي. ومع ذلك، فإن معظم المؤسسات الصناعية البالغ عددها ٣٩٠٠ مؤسسة كانت موجودة قبل الحصار المفروض في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧، ما زالت مغلقة. ويرد تقييم أكثر تفصيلاً للوضع في غزة في نهاية هذا الفصل.

فرص العمل وسوق العمل

٣٠. أظهر وضع فرص العمل وسوق العمل في سنة ٢٠٠٩ تحسناً مقارنة مع سنة ٢٠٠٨، تماشياً مع النمو الاقتصادي الأعلى. ونتج عن هذا التحسن معدل عمل أعلى بشكل طفيف[٣] بلغ ٣١,٢ في المائة في الربع الرابع من سنة ٢٠٠٩، بالمقارنة مع ٢٩,٨ في المائة في الربع الرابع من سنة ٢٠٠٨. وما زال هذا المعدل منخفضاً جداً حسب المعايير الدولية. وارتفع معدل العمل الإجمالي بقرابة ١٥ في المائة في الضفة الغربية وغزة. بيد أنه في حين ارتفع معدل العمل في غزة من مستوى منخفض جداً ليعود إلى المستويات التي سجلها في سنة ٢٠٠٧، نظراً إلى توسيع نطاق بعض خطط المانحين المتعلقة باستحداث الوظائف وإعادة فتح عدد محدود من المنشآت، تثير نوعية الوظائف قلقاً بالغاً لدى الكثيرين، نظراً لقلة الأنشطة الاقتصادية المنتجة ونمو اقتصاد الأنفاق غير الشرعي.

٣١. وانخفضت البطالة في الضفة الغربية وغزة من ٢٥٠٠٠٠ في الربع الرابع من سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٣٩٠٠٠ في الربع الرابع من سنة ٢٠٠٩. ونتج عن هذا انخفاض معدل البطالة من ١٩,٨ في المائة إلى ١٨,١ في المائة في الضفة الغربية، ومن ٤٤,٨ في المائة إلى ٣٩,٣ في المائة في غزة على مدى الفترة نفسها. ولا يمكن تفسير معدل البطالة الأدنى في غزة كدليل على تحسن صحة الاقتصاد. فهو يظل من بين معدلات البطالة الأعلى في العالم، وإلى جانب هذا قد يكون هذا المعدل أقل من المعدل الفعلي، لأن العمال الذين لم يُسرحوا رسمياً ولكنهم ليسوا من العمال الذين يعملون ولا من الذين يتلقون أجورهم، يصنفون على أنهم "عمال متغيبون مؤقتاً"، وليس على أنهم "عاطلون عن العمل". ولا يزال الاعتماد على المعونة والفقر المدقع يطبعان حياة معظم أهل غزة. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٨، بعد مرور سنة تقريباً على الحصار، كان أكثر من ٧٠ في المائة من أهل غزة يعيشون تحت خط الفقر المتمثل في دولار أمريكي واحد يومياً، وبعد عملية "الرصاص المسكوب" في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، كان ٧٥ في المائة من سكان غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩أ).

الجدول ٢-٢: اتجاهات سوق العمل، ٢٠٠٨-٢٠٠٩

	٢٠٠٨	٢٠٠٩				٢٠٠٩	٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ الربع الرابع
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المتوسط السنوي	النسبة المئوية للتغيير
السكان البالغون ١٥ سنة وما فوق (بالآلاف)	2165	2255	2277	2299	2321	2288	7.2
القوى العاملة (بالآلاف)	896	934	950	955	964	950.8	7.6
فرص العمل (بالآلاف)	646	697	739	709	724	717.3	12.1
الضفة الغربية	406	430	471	454	466	455.3	14.8
غزة	161	197	192	179	186	188.5	15.5
إسرائيل والمستوطنات	78	70	75	76	72	73.3	-7.7
البطالة (بالآلاف)	250	237	211	246	239	233.3	-4.4
معدل مشاركة القوى العاملة (٪)	41.4	41.4	41.7	41.6	41.5	41.6	0.2
معدل البطالة (٪)	27.9	25.4	22.2	25.8	24.8	24.6	-11.1
الضفة الغربية (٪)	19.8	19.5	15.9	17.8	18.1	17.8	-8.6
غزة (٪)	44.8	37	36	42.3	39.3	38.7	-12.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

[٣] يُقاس معدل العمل بفرص العمل الإجمالية كنسبة من السكان البالغين ١٥ سنة وما فوق.

٣٢. وظل معدل مشاركة القوى العاملة، البالغ حوالي ٤١,٥ في المائة، متدنياً للغاية في سنة ٢٠٠٩. والسبب الرئيسي في ذلك هو معدل مشاركة النساء المتدني بشدة في القوى العاملة. وفي حين يمثل معدل مشاركة النساء في القوى العاملة تحسناً متواضعاً بالمقارنة مع ما كان عليه منذ عقد، فقد بلغ نسبة ١٥,١ في المائة فقط في الربع الرابع من سنة ٢٠٠٩، ونسبة ١٧,١ في المائة في الضفة الغربية، و١١,٦ في المائة فقط في غزة. وفي الوقت نفسه تعاني ٢٧,٣ في المائة من النساء الفلسطينيات في القوى العاملة من البطالة، وتكون حوالي ٨٤ في المائة من النساء العاطلات عن العمل قد درسن لمدة ١٣ سنة أو أكثر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ أ- ب؛ ٢٠١٠ ب- هـ؛ مركز البحوث والتوثيق للمرأة الفلسطينية، ٢٠٠٩). وتنطوي فترات البطالة المطولة أيضاً على احتمال خروج النساء الشابات المتعلمات من القوى العاملة بسبب الإحباط، مما يؤدي إلى فقدان الطاقات الاقتصادية. ويوجد العديد من العوائق أمام عمل المرأة في الأراضي العربية المحتلة، تتراوح ما بين عدم ملاءمة المهارات كنتيجة للتعليم الذي لا يستجيب لاحتياجات سوق العمل، وبين التمييز في الممارسة في مكان العمل من حيث الأجر والإعانات، وبين الحواجز الثقافية. ويضاعف الاحتلال العسكري بشكل كبير جميع هذه العوائق من خلال نظامه المتعلق بالإغلاق والحد من التنقل. ولا بد من سياسات وبرامج نشطة لتحسين حصة المرأة في سوق العمل. وفي سنة ٢٠٠٩، أنشئت لجنة نسائية وطنية ثلاثية متعددة أصحاب المصالح، برئاسة وزير العمل في السلطة الفلسطينية، من أجل تنسيق السياسات والإجراءات في هذا الصدد.

٣٣. وما زال نظام للحصص وتراخيص العمل يتحكم في دخول الفلسطينيين إلى سوق العمل الإسرائيلي عبر الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وإلى المستوطنات الإسرائيلية على الجانبين بالنسبة للفلسطينيين الذين في حوزتهم مسبقاً ترخيص أمني وبطاقة هوية مغناطيسية. وقد تراجعت تدفقات اليد العاملة نحو إسرائيل والمستوطنات تراجعاً طفيفاً من ٧٨٠٠٠ عامل حسب التقديرات في الربع الرابع من سنة ٢٠٠٨ إلى ٧٢٠٠٠ عامل بعد مرور سنة. وهذا مقابل زيادة بنسبة ٥,٤ في المائة في عدد التراخيص التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية للعمل في إسرائيل والمستوطنات، من ٤٥٩٠٠ ترخيص في سنة ٢٠٠٨ إلى ٤٨٤٠٠ في سنة ٢٠٠٩[٤] (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٠). ويشير هذا التباين الظاهر إلى انخفاض في عدد الفلسطينيين الذين يدخلون إلى أسواق العمل الإسرائيلية بدون ترخيص. ومن بين التراخيص الصادرة، كان هناك ٢٦٢٠٠ ترخيص للعمل في إسرائيل، و٢٢٢٠٠ للعمل في المستوطنات. وعلمت البعثة من وزارة العمل أن السلطة الفلسطينية ستكف عن تسهيل توزيع تراخيص العمل للعمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، بالاقتران مع جهودها الرامية إلى عدم شراء السلع المنتجة في المستوطنات. والهدف المنشود هو وقف تدفق العمال الفلسطينيين إلى المستوطنات الإسرائيلية بالمرة، لكن هذا يتطلب نمواً كبيراً في الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني من أجل حماية سبل معيشة من سيتضرر من العمال وأسرهم.

الأسعار والأجور

٣٤. ارتفعت الأسعار الاستهلاكية بمتوسط سنوي قدره ٢,٧٥ في المائة في سنة ٢٠٠٩، مقارنة مع سنة ٢٠٠٨، حسب مؤشر الأسعار الاستهلاكية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويمثل هذا تراجعاً في معدل التضخم العالي بصورة استثنائية، الذي سُجل في سنة ٢٠٠٨، على الرغم من أن الأسعار ما زالت عالية بالنسبة إلى الاتجاهات في متوسط الدخل. ومسّت الزيادات في الأسعار، الأغذية (زيادة بنسبة ٣,٦ في المائة) والملابس (٣,٧٦ في المائة) والسلع المنزلية (٧,٢١ في المائة) والتعليم (٤,٤٢ في المائة)، في حين انخفضت تكاليف النقل والسكن (بنسبة ٢,٦٤ في المائة و٠,٧٣ في المائة على التوالي). وارتفعت الأسعار بشدة أكثر في غزة (٤,٤٢ في المائة) والقدس الشرقية (٣,٥٤ في المائة) مقارنة مع الضفة الغربية (٠,٥٧ في المائة). ويمكن أن يُعزى الارتفاع الأشد حدة في غزة إلى قلة السلع أكثر فأكثر نتيجة الحصار المستمر، وإلى الأسعار المضخمة لتلك السلع الاستهلاكية المهربة عن طريق الأنفاق الواقعة تحت الحدود مع مصر في رفح. وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى استقرار في الأسعار في مطلع سنة ٢٠١٠.

٣٥. وفي حين أدت الزيادات في الأجور الحقيقية إلى تحسين القدرة الشرائية للعمال في القطاع العام في الضفة الغربية، تراجعت الأجور الحقيقية تراجعاً فعلياً في غزة (انظر الجدول ٢-٣). وما يثير القلق بالقدر نفسه هو تراجع متوسط الأجر اليومي الحقيقي لعمال الضفة الغربية في القطاع الخاص بنسبة ٨,٥ في المائة، في حين ارتفعت أجور العمال في إسرائيل والمستوطنات ارتفاعاً حاداً. ويتقاضى العمال الفلسطينيون في إسرائيل

[٤] يفيد المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي أيضاً بأنه تمت الموافقة على ٥٠٠٠ ترخيص للمبيت في إسرائيل لصالح عمال فلسطينيين، إضافة إلى ٤٥٦ "بطاقة رجل أعمال" تسمح لرجال أعمال فلسطينيين بالدخول إلى إسرائيل، وحصة إضافية تشمل ٤٠٠ ترخيص تجاري للدخول إلى إسرائيل.

والمستوطنات الآن حوالي ضعف المبلغ الذي يتقاضاه نظراؤهم في القطاع الخاص في الضفة الغربية. وبالتالي، يظل الحافز العالي للعمل في إسرائيل والمستوطنات موجوداً.

الجدول ٢-٣: متوسط الأجور والأسعار بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية، ٢٠٠٩

	الضفة الغربية	غزة
متوسط الأجر اليومي، بالشيكل الإسرائيلي الجديد، الربع الرابع من ٢٠٠٩		
القطاع العام	88.8	71.5
القطاع الخاص	79.6	43.7
إسرائيل والمستوطنات	156.4	–
الأجور الحقيقية: التغيير في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٪)		
القطاع العام	4.6	-2
القطاع الخاص	-8.5	-0.1
إسرائيل والمستوطنات	12.7	–
مؤشر الأسعار الاستهلاكية في ٢٠٠٩ (٪)	0.57	4.42

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسوح القوى العاملة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وبيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية، ٢٠١٠.

التنقل لكن مع عبور محدود

٣٦. إن القيود المفروضة على التنقل والعبور، بما فيها نقاط التفتيش والمتاريس والجدار الفاصل في الضفة الغربية والحواجز الترابية والخنادق والبوابات، فضلاً عن نظام تراخيص معقد ومبهم ومهيمن، ما زالت تؤثر في نطاق التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية، في حين تبقى غزة محاصرة في الواقع. وفي سنة ٢٠٠٩ وفي الربع الأول من سنة ٢٠١٠، خففت السلطات الإسرائيلية تدابير الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية. وتشير بيانات من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى انخفاض في عدد عمليات الإغلاق من ٦٣٠ عملية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٥٥٠ عملية في شباط/ فبراير ٢٠١٠ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠أ)، رغم تزايد متوسط عدد نقاط التفتيش العشوائية أو "الطيارة" من ٦٥ في سنة ٢٠٠٩ إلى ١٠٠ في بداية سنة ٢٠١٠. وإلى جانب هذا، ضمت مدينة الخليل القديمة (منطقة الخليل ٢(H2))[٥] ٩٢ نقطة تفتيش إضافية وحواجز أخرى لا يشملها الحساب الوارد أعلاه. وبموازاة هذا، خُفف الكثير من هياكل الإغلاق الأساسية الواقعة شرق الجدار الفاصل، حيث يُسِّرت إجراءات مراقبة التنقل، بما فيها إلغاء اشتراطات التراخيص، وتمديد ساعات الفتح وتفتيش أقل وآني (على عكس التفتيش المنتظم). وحسب المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، فقد جرى تخفيف أو إزالة حوالي ٣٥٧ متراساً ونقطة تفتيش منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، بما فيها ٢١٠ في الشهرين السابقين لنيسان/ أبريل ٢٠١٠ (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٠).

٣٧. بيد أن مجرد تحليل كمي لعمليات الإغلاق لا ينقل إلا صورة جزئية عن الواقع فيما يخص التنقل والعبور. ويرى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه على الرغم من تخفيف القيود على التنقل، لم يكن هناك أي تحسن يذكر فيما يخص وصول الفلسطينيين إلى الأرض واستخدامها في الضفة الغربية، لا سيما في المنطقة "جيم"، التي تغطي ٦٠ في المائة من الضفة الغربية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ب). فضلاً عن هذا، إذا كان التنقل بين المدن قد يُسّر فإن هذا تحقق في سياق تحصين بعض آليات مراقبة التنقل، بما فيها بعض نقاط التفتيش الرئيسية وتوسيع شبكة طرق من أجل "نسيج حياة" بديل للفلسطينيين،

[٥] أنشأ بروتوكول الخليل الخاص الموقّع بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ منطقة منفصلة، هي منطقة H2 التي تغطي تقريباً ٢٠ في المائة من مدينة الخليل، وتقدم لها السلطة الفلسطينية الخدمات الإدارية، لكن تبقي لإسرائيل المراقبة الأمنية التامة عليها. ويقدر عدد المستوطنين الإسرائيليين المقيمين في هذه المنطقة بزهاء ٤٠٠ مستوطن وسط ٣٥ ٠٠٠ فلسطيني (وحوالي ١٧٠ ٠٠٠ فلسطيني في مدينة الخليل ككل). ويحمي هؤلاء المستوطنين ١٥٠٠ جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية.

وُجهت نحو تحقيق "تجاور النقل" على حساب "تواصل الأرض"، مما يساهم في تقطع أوصال الطرق التقليدية وفقدان مزيد من الأرض واستمرار شرذمة الضفة الغربية.

٣٨. ويمكن قياس أهمية نقطة تفتيش معينة أو متراس معين من خلال تحليل لوقعها على المجتمع والاقتصاد المحليين بالاستناد إلى الأهمية الجغرافية والاستراتيجية لموقع الحاجز وعدد الأشخاص المتأثرين به والتكلفة المباشرة لعبور الحاجز (حيثما كان ذلك ممكناً بأي حال) والتكلفة الضائعة من جراء الاضطرار إلى تحاشي هذا الحاجز. وفي سنة ٢٠٠٨، قدمت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية إلى بعثة منظمة العمل الدولية قائمة تشمل ١١ نقطة تفتيش "استراتيجية" بشكل خاص تقع على نقاط عبور حساسة في الضفة الغربية، مما يخلق عوائق كأداء أمام التنقل والتجارة. وسعت بعثة المنظمة هذه السنة إلى الوقوف على ما استجد بشأن وضع نقاط التفتيش هذه من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وقد أُزيلت نقطتان من نقاط التفتيش ويُسّرت خمس نقاط أخرى، على الرغم من بقاء هياكلها الأساسية في مكانها. وما زالت أربعة منها تعمل على نحو كامل، مما يؤكد أنه رغم بعض أوجه التحسن يبقى تنقل الأشخاص والسلع مقيداً داخل الضفة الغربية، شأنه بالتالي شأن التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

الجدول ٢-٤: نقاط تفتيش استراتيجية أعيد النظر فيها

اسم نقطة التفتيش	المحافظة	الوضع، في نيسان/ أبريل ٢٠١٠
١- نقطة تفتيش مكتب التنسيق والارتباط، مدينة قلقيلية	قلقيلية	جزئية
٢- نقطة تفتيش عناب، مدخل نابلس	نابلس	جزئية؛ وهياكل أساسية مطوّرة
٣- نقطة تفتيش دير شرف، مدخل نابلس	نابلس	جزئية
٤- نقطة تفتيش حوارة، مدخل نابلس	نابلس	جزئية
٥- نقطة تفتيش زعترة، نابلس/ رام الله	نابلس	ما من تغيير، نقطة تفتيش تامة
٦- نقطة تفتيش بيت إيبا، نابلس/ طولكرم/ جنين	نابلس	أُزيلت
٧- نقطة تفتيش جبع، رام الله/ أريحا	رام الله	ما من تغيير، نقطة تفتيش تامة
٨- نقطة تفتيش الكونتينر، مدخل بيت لحم	بيت لحم	ما من تغيير، نقطة تفتيش تامة
٩- نقطة تفتيش الحمرا، أريحا/ الشمال	أريحا	ما من تغيير، نقطة تفتيش تامة
١٠- نقطة تفتيش الجسر، مدينة الخليل	الخليل	أُزيلت
١١- نقطة تفتيش الفحص، الخليل/ ترقوميا	الخليل	جزئية

ملحوظة: جزئية = الهياكل الأساسية ما زالت في نقطة التفتيش لكن الموظفين لا يكونون فيها إلا قليلاً أو نادراً.

٣٩. ويُقال إن الجدار الفاصل هو العائق الأكبر الوحيد أمام التنقل داخل الضفة الغربية[٦]. ومن المتوقع أن يمتد هذا الجدار على طول ٧٠٩ كلم، وستقع ٨٥ في المائة منه داخل أراضي الضفة الغربية. وبحلول شباط/ فبراير ٢٠١٠، استُكملت نسبة ٥٨ في المائة من الجدار وكانت نسبة ١٠ في المائة إضافية منه قيد البناء (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠أ). وعلمت البعثة من محاوريها أن أعمال بناء الجدار الفاصل قد تأخرت إلى حد كبير على مدى السنة الماضية بسبب قلة الأموال. وعندما سيُستكمل هذا الجدار، ستقع نسبة ٩,٥ في المائة من أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بين الجدار والخط الأخضر ("منطقة التماس"). وسيُدمج أكثر من ٨٠ في المائة من المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة نفسها، في حين سيعيش ٣٥٠٠٠ فلسطيني في مناطق مغلقة وسيُحاط ١٢٥٠٠٠ فلسطيني آخر بالجدار من ثلاث جهات.

٤٠. ويظل عبور الفلسطينيين إلى الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر مرهوناً بنظام تراخيص تقييدي للغاية، بما في ذلك بالنسبة للفلسطينيين المقيمين في هذه المناطق. وقد فُصلت القدس الشرقية بالفعل عن باقي الضفة الغربية بالجدار: إذ يحتاج جميع الفلسطينيين غير الحاملين لبطاقات هوية من القدس إلى تراخيص للدخول من أحد المعابر الأربعة المعينة على الجدار، في حين تفرض الآن قيود صارمة على دخول سلع الضفة

[٦] دعت الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى وقف أعمال تشييد الجدار الفاصل وتفكيكه على الفور وجبر جميع الأضرار الناتجة عنه. وأيد هذه الفتوى القرار اللاحق الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/ES-10/15، المؤرخ ٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٤.

الغربية إلى القدس الشرقية. وفي أماكن أخرى على طول الجدار، فُصلت القرى بشكل متزايد عن قطع كبيرة من أراضيها الزراعية ومواردها المائية؛ ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، يحتاج الفلاحون الفلسطينيون الآن للدخول إلى أجزاء جديدة من "منطقة التماس" خلف الجدار في وسط وجنوب الضفة الغربية إلى الحصول على "تراخيص للزوار" من أجل الوصول إلى الأرض عن طريق بوابات معينة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ب).

٤١. ويبقى وادي الأردن أيضاً معزولاً عن باقي الضفة الغربية بسبب نظام الإغلاق، بالرغم من عدم وجود جدار فاصل. وباستثناء أريحا، يقع معظم وادي الأردن في المنطقة "جيم"، التي تمارس فيها السلطات الإسرائيلية الولاية العسكرية والمدنية الكاملة. وتمثل المنطقة "جيم" نسبة ٦٠ في المائة من الضفة الغربية، وتشمل أكبر طبقات مياهها الجوفية وأخصب أراضيها الزراعية. ويُمنع البناء على الفلسطينيين في ٧٠ في المائة من هذه المنطقة، حيث تعتبر مناطق مغلقة أو خاضعة لقيود وتضم مستوطنات إسرائيلية متفرقة. ولا تستطيع السلطات الفلسطينية حالياً أن تقدم على نحو فعال خدمات مثل الصحة والتعليم داخل بلدات المنطقة "جيم". ونادراً ما تمنح السلطات الإسرائيلية تراخيص لأي بناء أو تشييد في المنطقة "جيم"، ويقيد هذا بشدة القدرات الإنتاجية والاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني.

٤٢. وحسب البنك الدولي (٢٠١٠)، يظل استمرار القيود المفروضة على الأنشطة الفلسطينية في المنطقة "جيم" ونمو المستوطنات عوائق كبيرة أمام النمو الاقتصادي. ولدى السلطة الفلسطينية في الواقع منذ عهد طويل خطط إنمائية من أجل أربعة مجمعات صناعية في الجلمة (قضاء جنين) وترقوميا (قضاء الخليل) وأريحا وبيت لحم، وجميعها تحتاج إلى أراضٍ مناسبة بالقرب من المعابر التجارية مع إسرائيل والأردن. وتوجد هذه الأراضي غالباً في المنطقة "جيم"، وقد تطلب تشييد المواقع والهياكل الأساسية المرتبطة بها عملية تفاوض بيروقراطية ومستغرقة للوقت إلى حد كبير، ما زال يتعين إكمالها. وعلمت البعثة أيضاً بمشروع جديد للسلطة الفلسطينية واسع النطاق وقيد الإعداد حالياً من أجل إقامة مدينة جديدة، تسمى الروابي، قرب رام الله. وتقع الأرض اللازمة لطريق الدخول الرئيسي إلى المدينة في المنطقة "جيم" ولم يُحصل حتى الآن على ترخيص للبناء. ولا ريب في أنّ النفاذ إلى أراضي المنطقة "جيم" أساسي من أجل التنمية الصناعية والزراعية الفلسطينية، في سياق الطموحات الفلسطينية المشروعة لإقامة دولة مستدامة.

فقدان سبل المعيشة وتردي النسيج الاجتماعي في غزة

٤٣. بعد مرور ١٥ شهراً على عملية "الرصاص المسكوب"، وحوالي ثلاث سنوات منذ سيطرة حماس الفعلية على غزة في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧، لا يزال الإقليم محاصراً. ويستمر تدمير سبل المعيشة، في الوقت الذي تحول فيه القطاع الخاص إلى "مقبرة الصناعات". وما زال يتعين إعادة بناء آلاف المباني - المنازل والمدارس والمستشفيات والمصانع - التي دُمرت خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية.

٤٤. وإذا كانت مجموعة المنتجات التي تسمح السلطات الإسرائيلية بدخولها إلى غزة لأسباب إنسانية، قد ارتفعت من ٤٠ إلى ٧٢ مع نهاية سنة ٢٠٠٩ (بالتريد، ٢٠١٠)، فهي تبقى جزءاً صغيراً من ٤٠٠٠ سلعة كانت تدخل إلى غزة قبل الحصار. وقرابة ٧٠ في المائة من الواردات المسموح بها هي منتجات غذائية، في حين تعرضت معظم المواد الصناعية والزراعية ومواد البناء - التي كانت تُستورد منها ٩٥ في المائة عبر المعابر إلى إسرائيل - للحظر أو لقيود صارمة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩أ). أضف إلى ذلك أن حجم الواردات التي تستقدم في معظمها عبر معبر كيرم شالوم، البالغة مجرد ٢٠٠٠ إلى ٢٥٠٠ شاحنة محملة شهرياً (انظر الشكل ٢-٢)، لا يمكن أن يوصف بغير تقطر بطيء لا يكفي البتة لتلبية احتياجات ١,٥ مليون فلسطيني. وما زالت الصادرات منعدمة في الواقع، إذ سُمح لما قدره ٢٠ شاحنة محملة فقط بالخروج من غزة في سنة ٢٠٠٩ (بالتريد، ٢٠١٠). وقد اقتصرت هذه الصادرات على ٤٤ طناً من الفراولة و٦,٨ ملايين من القرنفل (المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٠). وكنتيجة لهذا، فإن السوق المحلي مشبع بالمنتجات الزراعية التي كانت تصدّر في السابق، مما يؤثر سلباً في دخل المنتجين.

الشكل ٢-٢: واردات غزة: متوسط الشاحنات المحملة شهرياً

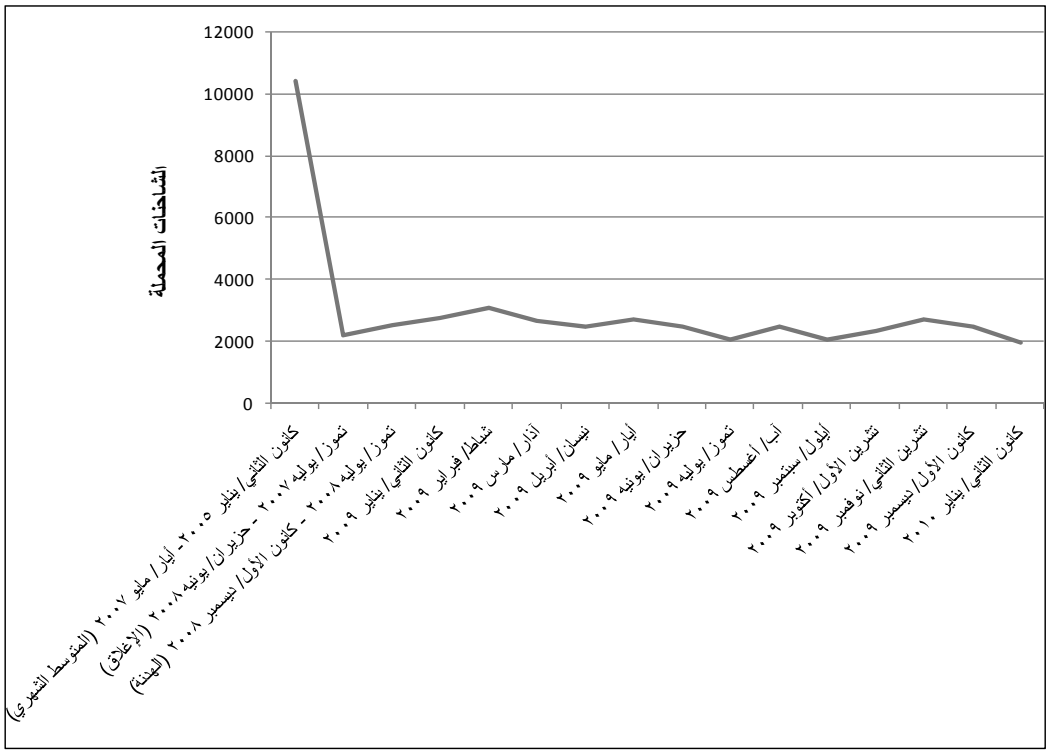

المصدر: بالتريد، التقرير نصف الشهري بشأن معابر قطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

٤٥. وتظل واردات الإسمنت ومعظم المواد الخام محظورة، وتبقى الحدود الإسرائيلية مغلقة أمام العمال من أهل غزة، أما قطاع البناء الذي كان يستأثر بقرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي في غزة ويوظف حوالي ربع عمال غزة، فقد عانى الأمرّين بشكل خاص. ويستأثر البناء الآن بأقل من ١ في المائة من فرص العمل. وذكر اتحاد المقاولين الفلسطينيين للبعثة بأن مهندسين ومقاولين من غزة يهاجرون بشكل متزايد نحو الخارج، مما يسفر عن نقص في المهارات يزيد طين قلة المواد بلّة.

٤٦. ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، منعت قوات الدفاع الإسرائيلية الفلسطينيين من صيد الأسماك أبعد من ثلاثة أميال بحرية[٧] من ساحل غزة، مما يقلص بشدة حجم المصيد من الأسماك التي يأتي معظمها من المياه الأعمق والأبعد. وقد أدى هذا إلى الصيد المفرط في المياه الضحلة واستنزاف الأرصدة في مناطق تكاثر الأسماك، واضطرار صيادي الأسماك الفلسطينيين إلى اعتماد استراتيجيات بديلة، مثل استخدام شبكات أصغر من أجل اصطياد السمك الأصغر الموجود داخل حد ثلاثة أميال بحرية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩أ). وكان هذا القطاع يستخدم ٣٠٠٠ صياد ويستأثر بنسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٧)، لكن الوضع بات لا يُطاق بالنسبة للعديد من صيادي الأسماك الذين يجدون أنفسهم مجبرين على التوقف عن صيد الأسماك والبحث عن سبل بديلة للمعيشة.

٤٧. وإن الحصار المستمر ينهك آليات التكيف ويقود أهل غزة تحت الأرض. فالنشاط الاقتصادي الوحيد المزدهر الآن متصل باقتصاد الأنفاق غير المشروع. وحسب التقديرات، يعمل حالياً ما بين ٤٠٠ و٦٠٠ نفق تحت الحدود مع مصر، وتنظم هذه الأنفاق إلى حد كبير سلطات حماس، التي تشكل هذه الأنفاق بالنسبة لها مصدراً قيّماً للدخل على ما يبدو. وتسمح الأنفاق باستيراد جميع أشكال السلع الاستهلاكية، من الأغذية إلى السلع المعمرة والوقود وحتى بعض مواد البناء. بيد أن الكمية المحدودة من الإسمنت الآتية عبر الأنفاق هي أقل جودة من الإسمنت اللازم لأعمال البناء الهيكلي وتُباع بأسعار مضخمة جداً، وبالتالي لم تحفز أي انتعاش في نشاط البناء. وقيل إن الأنفاق الكبرى متصلة بشبكة الكهرباء في رفح ومجهزة بأحزمة ناقلة تحمل الحاويات كاملة.

[٧] فرضت قوات الدفاع الإسرائيلية، منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، حداً صارماً على صيد الأسماك يتمثل في ستة أميال بحرية من ساحل غزة. ويخفض هذا الحد إلى النصف حد ١٢ ميلاً بحرياً المتفاوض عليه في اتفاق برتيني لسنة ٢٠٠٢، في حين أن اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٥ تمنح الفلسطينيين حقوق الصيد فيما يصل إلى ٢٠ ميلاً بحرياً من الخط الساحلي لغزة.

٤٨. ولا تتاح البيانات المتعلقة بالأنفاق بسهولة، وإن كان يُعتقد أن ما يصل إلى ٢٠٠٠٠ شخص يعملون في الأنفاق والاقتصاد المتصل بها، ويعمل الكثير منهم في ظروف خطيرة دون أي حماية وبأجور زهيدة. ويُقال إن عمل الأطفال شائع في الأنفاق. وبسبب قلة فرص أخرى للعمل المنتج في غزة، يتجه خريجو الجامعات أنفسهم إلى اقتصاد الأنفاق بحثاً عن سبل المعيشة. وفي الوقت الذي لا تزال فيه الصناعة مدمرة وتبقى فيه أغلبية الأسر الفلسطينية في غزة معتمدة على المعونة، يأتي النمو الاقتصادي الوحيد من النشاط التجاري غير المشروع المتصل بالأنفاق. وهذه الأنفاق بمثابة شريان الحياة التجارية في مواجهة الحصار، لكنها تعمل على حساب القطاع الخاص المشروع، وتساهم بالتالي في تردي النسيج الاجتماعي في غزة.

٣ - حقوق العمال وكرامة الإنسان

الحق في العمل اللائق: حق لم يتحقق بعد

٤٩. أسفر الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني الكئيب في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة، المعروض في الفصل ٢، عن بيئة تتعرض فيها حقوق العمال وكرامة الإنسان للخطر. فقد وصل القطاع العام إلى نهاية طاقته الاستيعابية في حين أن القطاع الخاص غير قادر على خلق وظائف بمستوى كافٍ لاستيعاب القوى العاملة الفلسطينية المتنامية والشابة أكثر فأكثر في وضع ما زال فيه النمو الاقتصادي مقيداً. ومع انعدام فرص أخرى، يُجبر العديد من الفلسطينيين على البحث عن العمل في الاقتصاد غير المنظم، في ظروف عمل غير مستقرة وعلى حساب سوء حماية اليد العاملة في أغلب الأحيان. وتوحي معدلات الفقر المرتفعة في الواقع بأن العمل اللائق يبقى هدفاً بعيد المنال بالنسبة لجميع الفلسطينيين، نساءً رجالاً.

٥٠. وقبل مناقشة بعض القضايا الخاصة التي تسم أزمة حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، من المناسب التذكير بأن محكمة العدل الدولية قد أكدت في سنة ٢٠٠٤ أن إسرائيل، عند ممارستها للصلاحيات المتاحة لها كقوة محتلة، ملزمة بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها تلك التي تحمي الحق في العمل والتمتع بظروف عمل مناسبة (المادتان ٦ و٧)، وبأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل. كما أن إسرائيل ملزمة، بموجب القانون الإنساني الدولي، بحماية سلامة الفلسطينيين ورفاههم. وجميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ملزمة باحترام الحقوق والمبادئ الواردة في إعلان سنة ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، التي ينبغي أن تطبق على جميع العمال.

حرية التنقل والإقامة: حالات شكوك جديدة

٥١. تشكل كثرة شروط التراخيص التي تفرضها القوانين العسكرية الإسرائيلية سمة مهيمنة في حياة الفلسطينيين العاديين اليومية. ويحتاج الفلسطينيون الذين ليس لديهم البطاقة الإسرائيلية للإقامة في القدس إلى تراخيص للدخول إلى القدس الشرقية المحتلة، والخروج من غزة والدخول إليها، والعبور إلى أراضيهم في منطقة التماس أو "المناطق المغلقة" الأخرى، والدخول إلى المستوطنات الإسرائيلية. ويمكن أن تتغير شروط الحصول على التراخيص بدون إشعار، ويمكن أن يؤجل إصدارها أو يرفض دون تفسير. وهناك رأي مشترك بين العديد من المراقبين مفاده أن هذا النظام يعمل بشكل تعسفي ولا يمكن التنبؤ به.

٥٢. وإلى جانب النظام المعقد للإغلاق، الذي يشمل نقاط التفتيش والمعابر والطرق الخاصة بالمستوطنين فقط والمتاريس، تقع التراخيص في صميم السياسات الإسرائيلية التي تشرذم الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحد من وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم التي قد تصادر في النهاية نتيجة لذلك، وتحمي المستوطنات التي أنشئت في الضفة الغربية خلافاً للقانون الدولي. ولهذا النظام آثار جسيمة جداً على تمتع الفلسطينيين بحقوق الإنسان، بما فيها حرية التنقل والحق في التعليم والحق في العمل. وانخفض ما قد يطمح إليه الفلسطينيون من مجموع الوظائف ونطاق التعليم ومجموعة الأنشطة التجارية المتاحة لهم انخفاضاً كبيراً، وتضررت النساء الفلسطينيات من ذلك بشكل خاص (البنك الدولي، ٢٠١٠). وينظر الفلسطينيون إلى هذه القيود المفروضة عليهم في عقر دارهم على أنها تمييزية ومهينة للغاية.

٥٣. وفي ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، دخل أمران عسكريان إسرائيليان (رقم ١٦٤٩ ورقم ١٦٥٠) حيز النفاذ، ليعدلا الأمر رقم ٣٢٩ المتعلق بمنع التسلل، المطبق على الضفة الغربية. ويعطي القرار رقم ١٦٥٠ تعريفاً أوسع لعبارة "المتسلل"، الذي يُعرّف الآن على أنه "شخص دخل المنطقة بشكل غير قانوني بعد تاريخ نفاذ الأمر، أو شخص موجود في المنطقة وليس بحوزته ترخيص بشكل قانوني". ويمكن ترحيل هؤلاء الأشخاص دون مراجعة قضائية في غضون ٧٢ ساعة، بالرغم من أن الأمر رقم ١٦٤٩ ينص أيضاً على أنه يجوز للقائد العسكري إحالة القضية إلى لجنة خاصة لإعادة النظر في أمر الترحيل.

٥٤. وأعرب المقرر الخاص للأمم المتحدة، المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، عن قلقه لأن هذا الإجراء الجديد يتعارض مع القانون الإنساني الدولي ومع التزامات إسرائيل بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة، ٢٠١٠ ب). وأكدت مجموعات معنية بحقوق الإنسان أن الأمر رقم ١٦٥٠ ذو طابع واسع، لا سيما من حيث إشارته إلى "ترخيص" دون تحديد أية تفاصيل، من شأنه أن يوفر أساساً قانونياً لترحيل أي فلسطيني موجود في الضفة الغربية، من الناحية العملية.

وهناك تخوف من احتمال أن تستخدم السلطة العسكرية هذا الأمر لا سيما لترحيل الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية منذ سنوات، لكن بطاقات هويتهم تحمل عناوين في غزة. وقد خلق هذا التطور الأخير الكثير من الشكوك والخوف في صفوف الفلسطينيين بشأن الطريقة التي ستستخدم بها السلطة العسكرية الإسرائيلية "حق الترحيل" هذا (هاس، ٢٠١٠) والآثار التي ستكون لهذا الأمر على الأسر الفلسطينية وسبل المعيشة.

تدهور حقوق العمال في غزة

٥٥. عند زيارة غزة، أجرت البعثة محادثات مع قادة غرفة التجارة في غزة ومع مجموعة من ممثلي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وشدد العمال وأصحاب العمل معاً على الحاجة إلى المصالحة بين الفلسطينيين، آملين أن يتحقق تقدم في هذا الصدد. وانبهرت البعثة بعزم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في غزة على التمسك بمبادئ المنظمة وقيمها، في الوقت الذي تواجه فيه ظروف الأزمة الصعبة السائدة هناك. ومما يثير القلق البالغ هو تعرض الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في غزة لضغوط وتدخل في شؤونها الداخلية من جانب السلطات الفعلية، دون مراعاة مبادئ الحرية النقابية.

٥٦. وأدى اقتصاد الأنفاق في غزة إلى تفاقم أزمة حقوق الإنسان الحالية في هذا الجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي حين لا توجد أية إحصاءات دقيقة بشأن الحوادث المتصلة بالأنفاق، أفادت تقارير بأن المئات من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، قتلوا أو أصيبوا أثناء عملهم في الأنفاق كنتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية أو حالات انهيار الأنفاق أو استنشاق مواد سامة أو حوادث متصلة بالعمل. وفي آذار/ مارس ٢٠١٠، سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ٧٥ حالة وفاة و١٣٩ حالة إصابة منذ الحرب في كانون الأول/ ديسمبر وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠ب). وأفاد محاورو البعثة في غزة بأن هناك عدداً كبيراً من الوفيات والإصابات.

٥٧. ويستخدم القائمون على الأنفاق الأطفال بشكل كبير لبناء الأنفاق ونقل السلع من الجانب المصري إلى الجانب الفلسطيني، ويدفعون لهم القليل جداً مستغلين صغر حجمهم. وحسب المعلومات التي جمعتها البعثة، فإن السلطات الفعلية لم تعالج هذا الشكل الأسوأ من عمل الأطفال في الوقت الذي تأخذ فيه رسوم الترخيص والكهرباء من القائمين على الأنفاق. وظهرت صور مأساوية على وسائط الإعلام عن الوضع الخطير جداً لأطفال غزة العاملين في الأنفاق من أجل مساعدة أسرهم على البقاء. ويشارك الأطفال أيضاً في استخراج المواد التي تباع، بما فيها المواد الخام، من هياكل أساسية دمرت في الغارة الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، وينطوي هذا الأمر على خطر شديد.

القدس الشرقية المحتلة: التمييز والتهجير

٥٨. عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية في سنة ١٩٦٧ وضمت إليها حوالي ٧٠ كيلومتراً مربعاً، أدمجتها في الحدود البلدية للقدس كما تحددها إسرائيل، قرر مجلس الأمن في الأمم المتحدة بأن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل بهدف تغيير الطابع والوضع الجغرافيين والسكانيين والتاريخيين، لا تقوم على أي أساس قانوني ويجب إلغاؤها (القراران ٤٧٦ و٤٧٨). ويشكل إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في القدس الشرقية انتهاكاً للقانون الدولي، مثلما هو الحال في أي جزء آخر من الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٩. وتفيد بعض التقديرات بأن عدد المستوطنين الإسرائيليين في القدس الشرقية كان ١٩٥٠٠٠ في نهاية سنة ٢٠٠٨ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩ ج). وفي بداية ٢٠٠٨، كان حوالي ٤٣ في المائة من مجموع الأشخاص الذين يسكنون في القدس الشرقية المحتلة يعيشون في حي ذي أغلبية يهودية، مقابل ٥٧ في المائة في الأحياء ذات أغلبية عربية (معهد القدس للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٠).

٦٠. وفي ظل معدل أعلى لنمو السكان العرب داخل بلدية القدس كما تحددها إسرائيل، كثفت إسرائيل مساعيها الرامية إلى تخفيض عدد المقيمين الفلسطينيين في القدس الشرقية، بتحرك اعتُبر على نطاق واسع بمثابة محاولة لضمان أغلبية يهودية في المدينة. وسحبت السلطات الإسرائيلية في سنة ٢٠٠٨ صفة الإقامة من ٤٥٧٧ فلسطينياً من القدس الشرقية بسبب الإقامة المستمرة لأكثر من سبع سنوات "خارج إسرائيل"، أي في أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة أو في بلدان أخرى (مركز الدفاع عن الفرد - هموكيد، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩). وكان عدد حالات سحب الإقامة في سنة ٢٠٠٨ أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع حالات سحب الإقامة منذ سنة ١٩٦٧. وبالتالي فإن إسرائيل تعامل الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية المحتلة بالطريقة نفسها التي تعامل بها المهاجرين بموجب قانون الدخول إلى إسرائيل.

٦١. وما زال حوالي ٥٠٠٠٠ فلسطيني، يعيشون في أحياء واقعة داخل حدود البلدية الإسرائيلية لكنهم معزولون عن القدس الشرقية بالجدار الفاصل، يعانون من الإهمال فيما يخص تقديم الخدمات من بلدية القدس، بالرغم من أن عليهم دفع الضرائب البلدية. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، صرح مسؤول في البلدية الإسرائيلية علناً بأن هذه الأحياء الفلسطينية "لم تعد جزءاً من المدينة" (هاسن، ٢٠١٠). وتؤكد هذه التصريحات المخاوف التي أعرب عنها الكثير من المراقبين من أن الأثر المزدوج للجدار الفاصل المتمثل في فصل الأحياء الفلسطينية عن المدينة وإدماج المستوطنات اليهودية في الوقت نفسه داخل الضفة الغربية واستقطاع قطع كبيرة من الأرض لتوسيعها في المستقبل، سيؤدي أيضاً في نهاية المطاف إلى سحب صفة الإقامة في القدس كما تحددها إسرائيل من آلاف الفلسطينيين. وإذا حدث ذلك، فسيُعزل الفلسطينيون المعنيون عن القدس الشرقية المحتلة، مع جميع ما سيترتب على هذا الأمر من نتائج بالنسبة لعلاقاتهم العائلية وحصولهم على التعليم والعمل وتجارتهم ودخولهم إلى القدس لأغراض دينية أو ثقافية.

الإطار ٣-١
حقوق المرأة في القدس الشرقية المحتلة

خلال المناقشات التي أجرتها البعثة مع مدافعين عن حقوق المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة، سلط هؤلاء الضوء على أمثلة التدابير الإسرائيلية التي تضر بحقوق المرأة في القدس الشرقية:

فقد أسفرت قلة تراخيص البناء للفلسطينيين في القدس الشرقية عن عودة إلى الأسرة الموسعة، والعيش معاً في منازل مكتظة. وزاد هذا الأمر من حالات الزواج المبكر للفتيات، اللواتي ينقطعن عن التعليم والتدريب المهني، فتضيع عليهن فرص العمل المستقبلية.

وعزل الجدار الفاصل أهم الجامعات الفلسطينية عن القدس الشرقية. ولهذا ليس لدى النساء الفلسطينيات في القدس الشرقية سوى فرص محدودة لمتابعة تعليمهن الجامعي، لأن أغلبية الأسر تخشى من إرسال بناتها إلى الجهة الأخرى من الجدار بسبب شرط المرور من نقاط التفتيش التي يمكن أن يتعرضن فيها لمعاملة غير مقبولة.

ويتحدر العديد من النساء الفلسطينيات المتزوجات بفلسطينيين مقدسيين، من أجزاء أخرى من الضفة الغربية. وبموجب القانون الإسرائيلي، تعتبر هؤلاء النساء مقيمات بطريقة غير شرعية في المدينة. ويستحيل عليهن في الواقع الحصول على بطاقة الإقامة الإسرائيلية في القدس، مما يعني أنهن غير قادرات على البحث عن عمل في المدينة بسبب "وضعهن غير القانوني". وتُحرم هؤلاء النساء أيضاً من حرية التنقل بين القدس الشرقية وغيرها من أجزاء الضفة الغربية، مما يعزلهن عن أسرهن.

وعلى النساء الفلسطينيات اللواتي لديهن صفة الإقامة في القدس والمتزوجات برجال من الضفة الغربية لا يحملون هذه الصفة، أن يخترن بين الانتقال من القدس الشرقية للالتحاق بأزواجهن واحتمال فقدان صفة الإقامة في القدس أو العيش منفصلات عن أزواجهن.

٦٢. وهناك دلالات على تزايد التمييز وعدم المساواة فيما يخص حق الفلسطينيين في التعليم في القدس الشرقية، وأوضح المؤشرات على ذلك هو الافتقار الشديد إلى قاعات الدراسة في المدارس العربية. ويبين تحليل نشرته رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل وعير عميم في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ أن أكثر من ١٠٠٠ قاعة دراسية للأطفال الفلسطينيين تنقص في القدس الشرقية [٨]. وتعمل المدارس الموجودة في بنى سيئة النوعية، كما يُقال إن نوعية التعليم المقدم للأطفال الفلسطينيين متدنية، مما يؤدي إلى ثغرات كبيرة في التحصيل. وفي حين تعهدت الحكومة ببناء مدارس عربية جديدة في مناسبات عديدة، لم تتخذ إجراءات كافية لتنفيذ هذه الخطط على أرض الواقع. وكنتيجة لذلك، يستطيع أقل من نصف الأطفال الفلسطينيين البالغين سن الدراسة الالتحاق بالمدارس العامة، في حين يعتمد الآخرون على المدارس الخاصة المكلفة. ويُعتقد أن حوالي ٥٥٠٠ طفل محرومون تماماً من التعليم في المدارس.

[٨] انظر: www.acri.org.il/pdf/EJeducation2009en.pdf, accessed 17 May 2010.

العمل في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية: مثير للجدل أكثر فأكثر

٦٣. لا يرى الآلاف من الفلسطينيين أي خيار لتأمين الدخل سوى العمل في المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خلافاً للقانون الدولي. وعلى مدى السنوات الأخيرة، ارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في المستوطنات بتراخيص إلى ما يقدر بزهاء ٢٢٢٠٠ في سنة ٢٠٠٩. وحسب تقديرات نقابات العمال الفلسطينية والمنظمة غير الحكومية المعنية بحقوق العمال، جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، قد يكون هناك ١٠٠٠٠ عامل فلسطيني إضافي في المستوطنات بدون تراخيص. ويشمل العمل في المستوطنات بالأساس العمل في الزراعة والمنشآت الصناعية والبناء والعمل لدى السلطات البلدية الإسرائيلية. وتُستخدم النساء في الغالب في الزراعة أو الصناعة.

٦٤. ويستثني الاتفاق المؤقت لسنة ١٩٩٥ المنطقة "جيم"، التي تقع فيها المستوطنات، من السلطة التشريعية للمؤسسات الفلسطينية ويمنح ولاية أمنية وإدارية كاملة لإسرائيل في هذه المنطقة[٩]. وبالتالي فإن قانون العمل الفلسطيني لسنة ٢٠٠٠ لا ينطبق على العمل في المستوطنات الإسرائيلية، ولا السلطة الفلسطينية في وضع يسمح لها باتخاذ أية إجراءات لحماية العمال المستخدمين في المستوطنات.

٦٥. وقررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قضية في سنة ٢٠٠٧ بأن قانون العمل الإسرائيلي، بما فيه قانون الحد الأدنى للأجور، ينطبق على عقود العمل بين العمال الفلسطينيين وأصحاب العمل الإسرائيليين بشأن العمل المنجز في المستوطنات الإسرائيلية. ومع ذلك، يبدو أن الحكم يسمح بتطبيق القانون الأردني إذا اتفق الطرفان على ذلك.

٦٦. وتلقت البعثة قدراً كبيراً من المعلومات، بما فيها شهادات شفوية، بشأن ظروف العمل السائدة في الواقع في أماكن العمل في المستوطنات الإسرائيلية. كما قبلت ممتنة دعوة من ممثلي أصحاب العمل الإسرائيليين لزيارة مصنع للحبال في المنطقة الصناعية الواقعة في مستوطنة بركان الإسرائيلية.

الإطار ٣-٢
المناطق الصناعية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة: بركان وآريل

منطقة بركان الصناعية واحدة من المناطق الصناعية العشرين التي أنشأتها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهي تقع داخل مستوطنة بركان في منطقة سلفيت التي تقع على بعد حوالي ١٠ كيلومترات شرق الخط الأخضر. وستربط هذه المستوطنة بإسرائيل بواسطة الجدار الفاصل إذا استكمل هذا الجدار على النحو المخطط له حالياً. ويمكن الدخول إليها بسهولة من إسرائيل عبر طريق سريع ذي أربعة ممرات ممنوع على الفلسطينيين. وتضم منطقة بركان الصناعية أكثر من ١٠٠ شركة تستخدم قرابة ٨٠٠٠ عامل، منهم ٤٠٠٠ فلسطيني حسب التقديرات. ويجري حالياً توسيع المنطقة الصناعية الواقعة في مستوطنة آريل القريبة. وتستفيد المنشآت الإسرائيلية في المستوطنات من الإعانات الحكومية.

٦٧. وفي المصنع الذي زارته البعثة في منطقة بركان الصناعية، أطلعت الإدارة البعثة على إجراءات توظيف العمال الفلسطينيين والإجراءات الأمنية المتصلة بها، وحظيت البعثة بفرصة زيارة موقع العمل. وتعتمد هذه المنشأة على المدير المساعد الفلسطيني للمنشأة لإبرام عقود مع عمال فلسطينيين آخرين بهدف توظيفهم. وبمجرد أن تقرر المنشأة توظيف عامل فلسطيني، تطلب من السلطات الإسرائيلية ترخيصاً للعمل وبطاقة الهوية المغناطيسية اللازمة للدخول إلى المستوطنة، التي تمنح رهناً بعمليات المراقبة الأمنية المفصلة. ويربط الترخيص العامل بالمنشأة ويخضع للتجديد كل ثلاثة أشهر. ويُسمح للعمال الفلسطينيين بالبقاء في المنطقة الصناعية خلال الساعات المذكورة على الترخيص.

٦٨. وأشار ممثلو أصحاب العمل الإسرائيليين إلى أن العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يتمتعون بمعاملة تتفق مع قانون العمل الإسرائيلي فيما يخص ظروف العمل، بما في ذلك الأجور. كما أكد على السواء ممثلو أصحاب العمل الإسرائيليين والمنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي أنه ريثما تحل قضايا الاستيطان كمسألة الوضع النهائي في اتفاق سلام مستقبلي، يبقى العمل في المنشآت الإسرائيلية، سواءً في إسرائيل أو المستوطنات، فرصة بالنسبة للعمال الفلسطينيين في الوقت الذي يحفز فيه الاقتصاد الفلسطيني.

[٩] الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن العاصمة، ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

٦٩. وما زالت المعلومات المستقاة من نقابات العمال الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية والفلسطينية، وشهادات العمال الفلسطينيين أنفسهم، تشير إلى حالات عديدة من انتهاكات حقوق العمل وممارسات مسيئة واستغلالية تضر بالعمال الفلسطينيين في المستوطنات. وفي العديد من الحالات، تفيد المعلومات المستقاة بأن الأجور التي يتلقاها العمال الفلسطينيون هي أقل في الواقع من الحد الأدنى القانوني للأجور. وتتعلق الشكاوى في معظم الأحيان بعدم دفع الأجور أو ساعات العمل الإضافية أو تزوير قسيمة الراتب أو ترخيص العمل أو رفض منح إجازة مرضية أو عطلة أو ساعات العمل اليومية المفرطة وفترات الراحة غير الكافية.

٧٠. وتستمر مشاركة القائمين بالوساطة الفلسطينيين - الذين يطلق عليهم غالباً اسم "الوسطاء"- في إلحاق الضرر بوضع العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية، رغم أن البعثة علمت من نقابات العمال الفلسطينية بأنها تطرقت للموضوع مؤخراً مع السلطة الفلسطينية. ويطلب هؤلاء الوسطاء، الذين لا يخضع عملهم لأي نظام ولا مراقبة، من العمال بأن يدفعوا رسوماً باهظة، في حين قد لا يحصل العمال الذين وظفوا عن طريقهم حتى على عقد عمل. وقد يحتفظ الوسيط غالباً بتراخيص العمال ويتولى مسؤولية دفع أجورهم. وقد لا يكون العمال على علم بهوية صاحب عملهم أو المبلغ الذي يدفعه هذا الأخير للوسيط. وفي الواقع، لا يكون هناك في غالب الأحيان فصل واضح بين المبالغ التي تدفعها المنشأة للوسيط وأجور العمال.

٧١. وذكر أن أصحاب العمل الإسرائيليين في القطاعين العام والخاص في مستوطنات الضفة الغربية مارسوا الضغط على العمال الفلسطينيين للتنازل عن حقوقهم التي ينص عليها القانون الإسرائيلي. وبالاستناد إلى مجرد هذا التنازل، تطبق بلدية معاليه ادوميم، وهي مستوطنة كبيرة يعيش فيها أكثر من ٣٠٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، القانون الأردني على حوالي ٨٠ عاملاً فلسطينياً ينتمون إلى قبيلة بدو الجهالين (هاسون، ٢٠٠٩)، حارمة إياهم من مجموعة من الحقوق والإعانات المتاحة لعمال البلدية الإسرائيليين. وهناك أيضاً على ما يبدو عدد كبير من الحالات التي اتجهت فيها المنشآت المعتمدة على العمال الفلسطينيين إلى جعل عقود الاستخدام توقع بين وسطائها الفلسطينيين والعمال محاولة تفادي أية التزامات ينص عليها قانون العمل الإسرائيلي.

٧٢. ومرة أخرى، استرعي انتباه منظمة العمل الدولية إلى مسألة السلامة والصحة المهنيتين في المنشآت في المستوطنات. وبعد الدراسة الاستقصائية التي أجرتها جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال في سنة ٢٠٠٨ والتي غطت ٦٠ مصنعاً يستخدم حوالي ٣٠٠٠ فلسطيني في المناطق الصناعية في بركان ونيتساني شالوم وإيلي زاهاف وكارني شمرون وعمانوئيل، والتي كشفت عن إهمال واسع النطاق لأدنى معايير السلامة في مكان العمل، لم تتخذ السلطات الإسرائيلية على ما يبدو أية إجراءات حاسمة لمعالجة هذا الوضع (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠٠٩أ). وما زال التعرض دون حماية لمبيدات الحشرات يضر بالفلسطينيين والفلسطينيات في الوظائف الزراعية في المستوطنات. ويستمر الإبلاغ بشكل منتظم عن حوادث العمل في مزارع البلح، التي تؤدي إلى إصابات بالغة وإعاقة دائمة وفقدان سبل المعيشة لأسر بكاملها.

٧٣. وتفيد وزارة التجارة والصناعة والعمل في إسرائيل بأن مسؤولية إنفاذ تشريعات العمل في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد أوكلت إلى الوحدة التابعة للوزارة المذكورة، المكلفة بتفتيش العمل فيما يتعلق بالعمال الأجانب (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠٠٩ب). وخلص تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سنة ٢٠١٠ إلى أن إنفاذ قانون العمل في إسرائيل ضعيف بصورة عامة وأن خدمات تفتيش العمل تعاني من نقص الموظفين، في الوقت الذي تفيد فيه التقارير بأن انتهاكات قانون العمل منتشرة على نطاق واسع (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠). ولم تتلق البعثة أي إشارة عملياً إلى إجراء عمليات تفتيش للمنشآت الإسرائيلية التي تستخدم عمالاً فلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٧٤. ويتفاقم حال اعتماد العمال الفلسطينيين بسبب احتمال سحب تراخيصهم وتصاريحهم الأمنية التي تربطهم بصاحب العمل، في أي وقت من الأوقات، وبسبب الافتقار الظاهر إلى تفتيش العمل. ويدفع هذا الاعتماد بالعديد من العمال الفلسطينيين إلى قبول أي شروط وظروف لتفادي فقدان وظائفهم. بل يكون العمال بدون تراخيص أكثر استضعافاً وأشد احتمالاً للتعرض للإساءة.

٧٥. ومع ذلك، علمت البعثة بعدد من القضايا التي بتت فيها المحاكم الإسرائيلية أو التي ما زالت أمامها، وقد رفعها العمال الفلسطينيون المستخدمون في المستوطنات، إما بشكل فردي أو جماعي، ضد أصحاب عملهم، بمساعدة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين والمنظمات غير الحكومية. لكن من المثير للقلق أن الأحكام التي كانت لصالح العمال قد أدت، حسبما قيل، إلى انتقام المنشآت منهم، بما في ذلك بالطرد. وفي حالات أخرى، لم يتقيد أصحاب العمل بأحكام المحكمة (على سبيل المثال، أمرهم برفع الأجر إلى المستوى القانوني).

٧٦. وفي حين توجد أماكن عمل يحظى فيها العمال بمعاملة عادلة وسليمة، يبقى العمال الفلسطينيون المستخدمون في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة عرضة لانتهاكات قانون العمل وللاستغلال. وتوحي المعلومات الوافرة التي وردت بهذا الشأن بأن من الممكن أن تكون هذه الممارسات واسعة الانتشار. ويكاد يتعذر معالجة هذه المشكلة بشكل منفصل لأن أسبابها العميقة تكمن في الاحتلال وسياسة الاستيطان المتصلة به، بما في ذلك وضع نظام قانوني معقد يهدف بالأساس إلى تلبية احتياجات ومصالح المواطنين الإسرائيليين والمنشآت الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية. وليس لدى العمال الفلسطينيين أي خيار آخر سوى رفع دعاوى أمام المحاكم الإسرائيلية، تكون مكلفة ويظل معظمها بدون جدوى.

٧٧. وتنظر السلطة الفلسطينية أكثر فأكثر إلى عمل العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية على أنه غير مقبول. وإلى جانب عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي ومخاطر انتهاكات حقوق العمل والاستغلال، يُنظر إلى العمل في المستوطنات، وإن كان يوفر بعض الدخل، على أنه مضر بالاقتصاد الفلسطيني وعائق أمام العملية الجارية لإقامة دولة فلسطين. وصرح وزير العمل الفلسطيني بأن وزارته قد توقفت عن تسهيل العمل في المستوطنات الإسرائيلية، في حين واصلت دورها فيما يخص تسهيل العمل في إسرائيل. وشدد وزير الاقتصاد الوطني، عند استقبال البعثة، على الحاجة إلى خلق فرص عمل بديلة قبل اتخاذ أي خطوات لإنفاذ حظر العمل في المستوطنات الإسرائيلية على الفلسطينيين.

٧٨. وفي الوقت نفسه، وقع الرئيس عباس في ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، مرسوماً يمنع الاتجار بالسلع المصنوعة في المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مميزاً إياها عن السلع المصنوعة في إسرائيل. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الأوروبية أيضاً ميزت في شباط/ فبراير ٢٠١٠ بين منتجات المستوطنات والمنتجات المصنوعة في إسرائيل، حيث قررت أنه لا يمكن استيراد المنتجات المصنّعة في المواقع التي أُخضعت للسيطرة الإسرائيلية في ١٩٦٧، إلى أوروبا بموجب الشروط التفضيلية التي ينص عليها اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية بين إسرائيل والجماعة الأوروبية (القضية C-386/08، الحكم المؤرخ ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٠).

العمل في إسرائيل: تجارب ومعاناة العمال الفلسطينيين بدون مستندات

٧٩. يُستخدم ويعمل داخل إسرائيل ما يقدر بزهاء ٢٥٠٠٠ عامل فلسطيني بدون التراخيص المطلوبة (منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠). وتُمنح التراخيص حالياً فقط للعمال البالغين أكثر من ٣٠ سنة والمتزوجين والذين لديهم أطفال.

٨٠. وتشعر البعثة بالجزع إزاء الشهادات التي تلقتها من العمال الفلسطينيين ونقابات العمال والمعلومات الواردة من منظمات حقوق الإنسان بشأن تجارب ومعاناة هؤلاء العمال الفلسطينيين. وتشترك جميع هذه الشهادات في شيء واحد: جميعها يبرز يأساً عميقاً وشعوراً بالظلم والمهانة لدى الفلسطينيين والفلسطينيات الذين يصارعون من أجل تأمين أدنى سبل المعيشة لأسرهم.

٨١. والخطير بشكل خاص هو وضع العمال الفلسطينيين الذين يحاولون الوصول إلى إسرائيل بدون ترخيص عمل، سواء في المناطق التي لم يُستكمل فيها الجدار الفاصل، عن طريق النفاذ عبر الجدار بأساليب مختلفة، أو من خلال اللجوء إلى ترتيبات لتهريبهم عبر نقاط التفتيش والمعابر. وفي جميع هذه الحالات، هناك خطر دائم بأن تلقي قوات الأمن الإسرائيلية القبض عليهم. ويصف عامل فلسطيني استمعت إليه البعثة تعرضه للضرب العنيف على يد قوات الأمن الإسرائيلية عندما اكتُشف أثناء تهريبه إلى إسرائيل مع عمال فلسطينيين مرافقين له في سيارة مكتظة بشدة. ويبقى العديد من العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل لفترات طويلة، بسبب احتمال القبض عليهم، وينامون غالباً في العراء. وبما أنهم في وضع غير قانوني، فهم أول ضحايا الاستغلال والإساءة في العمل، وليست لديهم أية إمكانية للحصول على الانتصاف.

٨٢. وعلى مدى سنة ٢٠٠٩، سجلت منظمة حقوق الإنسان "الحق" عشرات الشهادات على سوء معاملة وإهانة العمال الفلسطينيين الذين قُبض عليهم، والاستخدام غير القانوني للأسلحة النارية على يد القوات الأمنية، وساعات الحجز التعسفي، والشراسة والتعذيب القاسيين (الحق، ٢٠١٠). وتستمر منظمة "بتسليم" الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان من جهتها في جمع ونشر تقارير وشهادات بشأن حالات الضرب والإساءة التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون الذين يحاولون الدخول إلى إسرائيل، على يد القوات الأمنية الإسرائيلية. وفي حملة ضد هذا العنف، أُطلقت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، قالت "بتسليم" إن "الإساءة إلى الفلسطينيين كانت لفترة

طويلة ممارسة عادية في صفوف قوات الأمن، ولم تكن أعمالاً عشوائية، كما توصف غالباً في إسرائيل". (بتسليم، ٢٠٠٩).

تحسين تدفقات اليد العاملة القانونية إلى إسرائيل

٨٣. لطالما أكدت منظمة العمل الدولية أنه ينبغي أن يكون العمال الفلسطينيون قادرين على الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلية بصورة قانونية. فعندما يكون العمال الفلسطينيون حاملو المستندات في وضع قانوني، يكونون في وضع أفضل للمطالبة بحقوقهم، لكنهم يظلون رغم ذلك عرضة للمشقة واحتمال الاستغلال. وبالتالي، لا بد من تنسيق طرائق وآليات تنقل العمال الفلسطينيين عبر الحدود تنسيقاً جيداً بين الطرفين وإيلاء الاهتمام اللازم للحد من استضعاف العمال الفلسطينيين حاملي المستندات في إسرائيل.

٨٤. ويتعرض العمال الفلسطينيون داخل إسرائيل، على غرار العمال في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، للاستغلال لأن تراخيصهم تربطهم بصاحب عمل محدد وتخضع للتجديد كل ثلاثة أشهر. وتشير المعلومات التي تلقتها البعثة إلى مجموعة من القضايا والممارسات التي تضر بهؤلاء العمال الفلسطينيين، بما فيها أن بعض الشركات الإسرائيلية تستوفي من العمال تكلفة تراخيص عملهم، إلى جانب سحب التراخيص والتصاريح الأمنية دون تفسير ومحاولات السلطات الإسرائيلية إجبار العمال الفلسطينيين على التعاون معها مقابل دخولهم إلى سوق العمل الإسرائيلي. ويسلط العمال الفلسطينيون والنقابات الفلسطينية الضوء على الظروف القاسية في نقاط العبور المكتظة التي يُجبر فيها العمال على الوقوف في صفوف يومياً منذ الساعة ٢ صباحاً لكي يصلوا إلى أماكن عملهم في إسرائيل في الوقت المحدد.

عنف المستوطنين في الضفة الغربية

٨٥. تظل ظاهرة عنف المستوطنين تهديداً خطيراً لحياة وأمن وسبل معيشة الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية. ويستمر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في تسجيل حوادث يرتكب فيها مستوطنون إسرائيليون أعمال العنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم. ويقتلع المستوطنون الإسرائيليون أشجار الزيتون التي يزرعها الفلسطينيون، ويمنعون المزارعين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومن زراعتها ويقتلون الماشية. وسجل مكتب الأمم المتحدة المذكور في عام ٢٠٠٩ مجموع ٢٥٢ حادثاً مرتبطاً بالمستوطنين، مقابل ٣٩٥ حادثاً في سنة ٢٠٠٨، و٢٤٣ حادثاً في سنة ٢٠٠٧ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠أ). وسُجل أعلى عدد متوسط من الحوادث على الإطلاق في الشهرين الأولين من سنة ٢٠١٠ (٣٤ مقارنة مع ١٥ في سنة ٢٠٠٦).

٨٦. وعدد الفلسطينيين الذين يُقتلون في مثل هذه الحوادث آخذ في الارتفاع، شأنه شأن عدد أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات المستوطنين الإسرائيليين (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩). وتكون النساء الفلسطينيات عرضة بشكل خاص لهجمات المستوطنين عندما يغيب أزواجهن عن المنزل. ولدى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي حالات موثقة عن أعمال عنف على يد مستوطنين عانت منها نساء فلسطينيات، ويشدد المركز على الأثر النفسي الشديد على النساء اللواتي تشعر الكثيرات منهن بخوف شديد يمنعهن من مغادرة منازلهن (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ٢٠١٠).

٨٧. وفي حين تقر تقارير الأمم المتحدة بأن السلطات الإسرائيلية قد اتخذت بعض الخطوات لمعالجة هذه المشكلة، لا تزال هناك أوجه قصور في إنفاذ القانون. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٩، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن القلق إزاء تزايد هذا العنف في الوقت الذي تقدر فيه إنشاء لجنة خاصة مشتركة بين الوزارات لمعالجة مثل هذه الحالات. ودعت اللجنة إلى التحقيق العاجل والمحايد في أي حالة سوء معاملة على يد مستوطنين إسرائيليين لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة، ٢٠٠٩). وقد أدى نشر قوات الأمن الإسرائيلية لحماية المزارعين الفلسطينيين في أراضيهم القريبة من المستوطنات الإسرائيلية خلال موسم جني الزيتون إلى انخفاض حالات الاعتداء الجسدي عليهم، لكن يفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن هذا "لم يكد يكون له أي تأثير في نطاق الهجمات على الممتلكات من قبيل بساتين ومنتجات الزيتون" (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩د).

٨٨. ويلقي تقرير حديث لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الضوء على استراتيجية مقصودة (استراتيجية "بطاقة الثمن") يطبقها المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية. وتتمثل هذه الاستراتيجية في جعل القرى الفلسطينية تدفع "ثمناً" عن طريق ارتكاب العنف ضدها كلما قررت السلطات الإسرائيلية إزالة مراكز الاستيطان الخارجية التي تعتبرها إسرائيل غير قانونية بموجب قوانينها ولوائحها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٩د). وحدد المكتب المذكور ما مجموعه ٢٤٨٠٠٠ فلسطيني يعيشون في ٨٣ قرية، عرضة لعنف المستوطنين وفي حاجة إلى الحماية "في ظل سيناريو إخلاء المراكز الخارجية على نطاق متوسط وواسع".

٤ - العمال السوريون في الجولان السوري المحتل

٨٩. يعيش قرابة ٣٠٠٠٠ مواطن سوري في القرى السورية الخمس في الجولان السوري المحتل. ولا تنفك حكومة إسرائيل تشجع المستوطنين الإسرائيليين وتدعمهم للعمل في هذه الأرض المحتلة التي ضمتها عام ١٩٨١. وفي الوقت الراهن، يكاد عدد المستوطنين يعادل عدد المواطنين السوريين.

٩٠. وعند النظر في وضع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ينبغي ألاّ يغيب عن الأذهان أنّ القرارات المتتالية التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت باستمرار أنّ القرار الذي اتخذته إسرائيل عام ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري الذي احتلته عام ١٩٦٧، هو قرار لاغٍ وباطل وليس له أثر قانوني دولي.

٩١. وطلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إسرائيل مراراً وتكراراً (ومنذ عهد أقرب في القرار ٩٥/٦٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) الكف عن فرض المواطنة الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين الذين يعانون الأمرّين للحفاظ على هويتهم السورية في ظل الاحتلال الإسرائيلي. لاسيما وأن عملية الضم غير القانونية التي قامت بها حكومة إسرائيل للجولان السوري، ترمي إلى امتصاصه كلياً داخل الاقتصاد الإسرائيلي. وبالإضافة إلى الاستمرار في سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، بما ينتهك القانون الدولي، تشكل إجراءات هذه السياسة وعواقبها قيداً رئيسياً أمام المواطنين السوريين وسبل عيشهم في القرى الخمس المتبقية.

٩٢. وتستنكر الحكومة السورية، في تقريرها السنوي عن "وضع العمال في الجولان السوري المحتل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠" (نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، الممارسات الإسرائيلية بما فيها "تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي والتحكم بالمياه الجوفية وفرض ضرائب عالية بالقوة ومنع المواطنين من ممارسة حقوق الملكية، وغير ذلك من الممارسات اللاإنسانية التي تشكل انتهاكاً فاضحاً لحقوق الإنسان والقانون الدولي".

٩٣. ويفيد التقرير بأنّ الزراعة تشكل مصدر الدخل الرئيسي ويستنكر الضغوط التي يعاني منها أصحاب الأراضي والعمال المزارعون لدفعهم إلى ترك أرضهم والبحث عن عمل في مكان آخر في إسرائيل. ويقال إنّ هذه الضغوط تأخذ شكل الضرائب العالية والقيود المفروضة على استخدام المياه للري والأضرار المادية التي تلحق بالمحاصيل والأشجار.

٩٤. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة، كما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ بشأن حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل (مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ٢٠١٠)، إلى ما أفيد من أن حكومة إسرائيل أعلنت عام ٢٠٠٩ عن بيع ١١ قطعة أرض في قرية عين قينية، بشرط وجوب إيلاء الأولوية للأشخاص الذين أدوا خدمتهم العسكرية في صفوف قوى الأمن والذين توصي بهم وزارة الدفاع الإسرائيلية. وتؤكد الحكومة السورية أنّ من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى تغيير التكوين الديمغرافي للجولان السوري المحتل.

٩٥. واسترعى هذا التقرير، خلال السنوات الماضية، مراراً وتكراراً الانتباه إلى التمييز الذي يعاني منه العمال وأصحاب الأراضي العرب السوريون في الجولان السوري المحتل، عن طريق مصادرة أراضيهم أو اقتلاع أشجارهم أو تقييد استخدام مياههم وفرض أسعار باهظة عليهم مقارنة بالمستوطنين. وقيل للبعثة إن تلك الممارسات لا تزال مستمرة. وقد أطلع المزارعون السوريون (أصحاب الأراضي والمنتجون والعمال) البعثة خلال الزيارة التي قامت بها هذا العام، على واقعتين حصلتا في صيف ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠. الأولى تتعلق بنزاع وقع في مجدل شمس، عندما أفيد عن مصادرة الأراضي لتوسيع مستوطنة نمرود. أما الواقعة الثانية التي أفاد عنها المزارعون فتتعلق باقتلاع الأشجار في ٢٥ دونم من الأرض، التي تضم بين ٧٠ و٨٠ شجرة في الدونم الواحد.

٩٦. ولا تزال الزراعة تشكل النشاط الإنتاجي الرئيسي وهي توفر الدخل للمزارعين وتعود بالمنفعة، من خلال الآثار المضاعفة وغير المباشرة، على البناء المحلي والتجارة والأعمال الحرفية والأنشطة الخدماتية. وأوضح المزارعون قائلين إنّ تشييد بعض المباني الجديدة خلال العام المنصرم كان بفضل المحاصيل الزراعية الجيدة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. غير أنه لا يوجد أي دليل مرئي على عملية تحديث ذات شأن في الاقتصاد المحلي ما عدا فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل وتخزينها. ونتيجة لذلك، هناك فرص عمل محلية قليلة، لاسيما فيما يخص الآفاق المهنية للشباب، بمن فيهم خريجو الجامعات. أما الشابات اللواتي يرغبن في الحفاظ على هويتهنّ السورية فلن يخترن مزاولة العمل في مكان آخر، نظراً إلى الأعراف الاجتماعية السائدة.

٩٧. وفي مثل هذا الوضع، فإن طلب السوق على التفاح، وهو المحصول الرئيسي للتصدير، وفرص العمل في إسرائيل والتحويلات المرتبطة بذلك، هي التي تحدد بشكل كبير الدخل المحلي. ونظراً إلى الافتقار إلى إحصاءات موثوقة عن الدخل على الصعيد الإقليمي الفرعي، من الممكن استخدام مجموعتين من المؤشرات، أي كمية المحاصيل وأسعارها، وعدد العمال السوريين في إسرائيل وتحويلاتهم إلى قراهم. وأفيدت البعثة أنه خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ سجل انخفاض في عدد المواطنين السوريين العاملين في إسرائيل، وقد يكون مرد ذلك إلى تدني فرص العمل خلال الأزمة الاقتصادية. ومن غير الممكن التأكد مما إذا كانوا قد تضرروا أكثر من غيرهم من العمال العرب أو الإسرائيليين، بسبب الافتقار إلى البيانات.

٩٨. وإذ بقي إنتاج التفاح مستقراً، ساهم مستوى سعر ملائم في حصيلة إيجابية. وكان في المستطاع، مرة أخرى، شحن ٨ آلاف طن من التفاح من الباب الأول إلى الجمهورية العربية السورية عبر نقطة تفتيش القنيطرة، بسعر مدعم من الحكومة السورية. ومن الآثار اللاحقة أنّ كمية التفاح المعروضة في السوق الإسرائيلي تراجعت، وبالتالي أمكن المحافظة على مستوى السعر في هذا السوق. ومن المتوقع أن تبلغ كمية التفاح المشحونة إلى الجمهورية العربية السورية هذا العام ١٠٠٠٠ طن. أما التفاح الأقل جودة فقد بحث المزارعون في زيادة تصنيعه لإنتاج العصير، غير أنه تبيّن أنّ كميات التفاح المتوفرة غير كافية حتى يتوخى الإنتاج المحلي الربحية المنشودة. ويتوقع المزارعون من الحكومة السورية أن تدعم عملية الشحن والتصنيع تلك.

٩٩. وسنت الحكومة السورية، دعماً لمواطنيها في الجولان السوري المحتل، تشريعاً جديداً يجيز الاستمرار في صرف أجور المواطنين السوريين الذين عمدت السلطات الإسرائيلية إلى فصلهم عن العمل "بسبب مواقفهم المعبرة عن تمسكهم بهويتهم الوطنية السورية وانتمائهم الوطني" (المرسوم التشريعي رقم ١٧ بتاريخ ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٠). وسوف يُعتبر الموظفون السوريون العاملون في القطاع العام أنهم في مهمة رسمية ويُدفع لهم أجرٌ استناداً إلى ذلك إذا عادوا إلى الجولان المحتل. وفي هذه المرحلة، لم يستحصل على أي معلومات بشأن تنفيذ هذا المرسوم.

ملاحظات ختامية

١٠٠. يشكل الاحتلال والإقفال المتشدد في وجه العبور إلى الجمهورية العربية السورية، أهم العوائق أمام التنمية الاقتصادية وإعادة النسيج الاجتماعي إلى طبيعته في الجولان السوري المحتل. ويعاني المواطنون السوريون الذين يرغبون في الحفاظ على هويتهم العربية السورية من مشقة العيش ومن تقييد شديد لإمكانيات كسب تكفل لهم عيشاً كريماً. وقد ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل مراراً وتكراراً الكف عن فرض المواطنة الإسرائيلية على المواطنين السوريين. وتطالب الحكومة السورية المجتمع الدولي بتعزيز جهوده لوضع حد للاحتلال ولتوفير فرص العمل اللائق إلى العمال السوريين.

١٠١. وفي السنوات الأخيرة، طلبت الحكومة السورية مراراً التعاون التقني لدعم العمال السوريين في الجولان السوري المحتل.

٥ - بناء الدولة بالرغم من الاحتلال

١٠٢. يضع برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٩) جدول أعمال بناء الدولة لفترة السنتين القادمتين. ويطمح هذا البرنامج إلى "بناء مؤسسات دولة فلسطين الحرة والديمقراطية والمستقرة، والتي تلتزم بمبادئ حقوق الإنسان والمساواة بموجب القانون ودون أي تمييز على أي أساس كان". كما يرغب في أن يقف الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي متحدين في دعم رؤيته لدولة فلسطين ضمن إطار زمني محدد. ويرد في المقدمة أنّ هذا الأمر يبدو متسماً في الوقت نفسه بالشجاعة والضعف على نحو مسالم، في ظل الاحتلال: "إنّ إمكانية التوصل إلى حل الدولتين تتعرض لخطر حقيقي بفعل سياسة إسرائيل الاستيطانية". ويبقى ذلك صحيحاً ونحن على مشارف انعقاد الدورة التاسعة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠١٠.

الدعم الدولي واسع النطاق

١٠٣. لقي برنامج بناء الدولة دعماً واسع النطاق في المجتمع الدولي. وأيدت اللجنة الرباعية في بيانها الصادر في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٠ تأييداً تاماً البرنامج "الذي شهد تحسناً كبيراً في أداء السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالأمن والقانون والنظام والنمو الاقتصادي المعزز" (الأمم المتحدة، ٢٠١٠أ). وعلى غرار ذلك، شدد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في مساهمته المقدمة إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، في مدريد بتاريخ ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، على "أنه من بالغ الأهمية أن يواصل المجتمع الدولي دعمه للجهود الرامية إلى بناء الدولة" (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٠). وانضم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (البنك الدولي، ٢٠١٠؛ صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠) إلى مكتب المنسق في تقييمه الإيجابي للتقدم المحرز في ترجمة برنامج الحكومة الثالثة عشرة إلى استراتيجيات وبرامج قابلة للقياس. بل وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أعرب البنك الدولي عن رأي مفاده أنه "على افتراض أنّ السلطة الفلسطينية تواصل أداءها في بناء المؤسسات وتقديم الخدمات العامة، ... فهي تحتل مركزاً يؤهلها لإقامة دولة فلسطينية في أي مرحلة في المستقبل القريب" (البنك الدولي، ٢٠١٠).

١٠٤. والمجتمع الدولي معني باستدامة المركز المالي للسلطة الفلسطينية، وهو يناشد حكومة إسرائيل أن تخفف من القيود الاقتصادية التي تفرضها على الضفة الغربية وغزة، وأن تطلق الإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة "جيم"، وأن تحرر الروابط الاقتصادية مع القدس الشرقية (البنك الدولي، ٢٠١٠). كما طالبت اللجنة الرباعية جميع الدول في المنطقة والمجتمع الدولي بشكل أعم، بمواكبة الالتزام الفلسطيني ببناء الدولة من خلال المساهمة في تقديم الدعم الملموس والفوري والمستدام. وليس من شك في أنّ أهمية هذا الالتزام ستستمر، مهما تطلبت عملية إعادة التأهيل الاقتصادي من وقت بعد انتهاء الاحتلال.

١٠٥. وتشمل الأولويات والسياسات والبرامج القطاعية الواردة في برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، الحكم والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية. وفي مجال سياسات العمل والسياسات الاجتماعية، يرمي البرنامج إلى تبسيط الجهود بهدف تعزيز صبر الشعب الفلسطيني على المعاناة والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال نمو القطاع الخاص وتقوية القدرة المؤسسية المقابلة التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية.

استراتيجية قطاع العمل

١٠٦. في شباط/ فبراير ٢٠١٠، أصدرت وزارة العمل "استراتيجية لتنمية قطاع العمل في فلسطين" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠أ)، مستكملة بذلك برنامج الحكومة الثالثة عشرة ومستفيضة في تحديده. وتبدأ الاستراتيجية بتقييم مواطن القصور الموجودة، لاسيما قصور الهيكليات القائمة في توفير الخدمات إلى الجمهور وقيادة الجهود الوطنية وتنسيق الدعم الخارجي في قطاع العمل، ووجود العديد من الوكالات الحكومية وتكرار البرامج وغياب استراتيجية وطنية لفرص العمل وضعف الرابط بين الاستخدام والتدريب المهني، والحاجة إلى تعزيز الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيون في هذه العملية. وتتضمن الاستراتيجية ست أولويات هي:

– الأولوية رقم ١: استحداث بيئة مؤاتية لخلق فرص العمل اللائق:

التدخلات المطلوبة: وضع استراتيجية وطنية لفرص العمل وإنشاء وكالة استخدام وطنية ودعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وتحديث نظام معلومات سوق العمل.

– الأولوية رقم ٢: تطوير التدريب المهني:

التدخلات المطلوبة: استعراض الاستراتيجية الوطنية للتدريب المهني والتقني والتعليم وتنشيط هيئاتها التنفيذية؛ إنشاء وكالة عامة للتدريب المهني والتعليم؛ تطبيق التصنيف العربي الموحد للمهن واعتماد إطار قانوني مناسب؛ إنشاء صندوق للتدريب المهني والتعليم.

– الأولوية رقم ٣: تعزيز قطاع التعاونيات:

التدخلات المطلوبة: اعتماد القانون الفلسطيني بشأن التعاونيات؛ إنشاء وكالة عامة لتنظيم نشاط التعاونيات؛ إنشاء مصرف لتمويل التعاونيات.

– الأولوية رقم ٤: تحسين ظروف العمل:

التدخلات المطلوبة: إنشاء وكالة وطنية للسلامة والصحة المهنيتين؛ تنظيم إدارات تفتيش العمل ومنحها الإمكانيات؛ تطبيق معايير السلامة والصحة المهنيتين.

– الأولوية رقم ٥: التشاور والحوار الاجتماعي الفعال:

التدخلات المطلوبة: سن القانون بشأن تنظيم نقابات العمال؛ تعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في إدارة سوق العمل؛ تشجيع نظام المفاوضة الجماعية وبرامج بناء القدرات لصالح منظمات الشركاء الاجتماعيين.

– الأولوية رقم ٦: تعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والدولي:

التدخلات المطلوبة: سن الأدوات التشريعية المناسبة وإنشاء هيكليات مؤسسية لدعم التعاون العربي والدولي الأوسع نطاقاً ومتابعة وضع عمل الفلسطينيين في الخارج.

١٠٧. ويزمع تعميم مسائل قضايا الجنسين على مجمل الاستراتيجية.

١٠٨. وكما يلاحظ من الأولويات، يتوخى برنامج قطاع العمل إنشاء وكالات وطنية متخصصة ومستقلة وشبه حكومية من أجل تنفيذ السياسات العامة وتوفير الخدمات. وهو يقترح تعزيز الإطار القانوني مستكملاً قانون العمل الفلسطيني الصادر عام ٢٠٠٠. وبناءً على ذلك، يزمع تفويض الخدمات التي توفرها وزارة العمل إلى الوكالات. وتتطلب إعادة تنظيم الهيكليات وبناء مؤسسات جديدة وضع برنامج شامل لبناء القدرات، تشارك فيه منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٩. وبما أنّ استراتيجية قطاع العمل تشكل جزءاً لا يتجزأ من برنامج الحكومة الثالثة عشرة، لابد من أن يكون تعميم مسألة فرص العمل اتجاهاً كامناً في كافة الأنشطة الحكومية التي ترمي إلى تمكين القطاع الخاص من التطور. ولا ينبغي أن يُنظر إلى مسألة فرص العمل على أنها نتيجة فرعية ثانوية، بل يجب أن تكون صميم استراتيجية "تقوم على الاقتصاد المزدهر والعمل اللائق والحكم الرشيد" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠ ب).

الحكم المحلي

١١٠. يقتضي انطلاق قطاع الأعمال وتنميته على المستوى المحلي توفر بيئة مؤاتية وتمكينية. ولا بد بالتالي من دعم الظروف المؤاتية لخلق فرص العمل على المستويين الوطني والمحلي. وأكد برنامج الحكومة الثالثة عشرة على الدور البارز الذي تضطلع به هيئات الحكم المحلي في توفير الخدمات، بالقول: "تسعى الحكومة إلى تطوير قدرات هيئات الحكم المحلي وتعزيز مشاركتها في العملية التنموية ومساعدتها للوصول إلى الاستقلال المالي والإداري. كما وستعمل الحكومة على تعزيز مساءلة هذه الهيئات، وذلك بتطوير النظم الرقابية في المؤسسات المركزية ذات العلاقة" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٩).

١١١. وأعربت خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٧) عن التزام السلطة الفلسطينية بتقريب الحكومة من المواطنين. وهذه الخطوة تتطلب إدراجها في استراتيجية للتنمية البلدية. وفي عام ١٩٩٣، ارتفع عدد البلديات في الضفة الغربية وغزة من ٣٠ إلى ١٣٢ بلدية، ويعود هذا الارتفاع إلى اعتبارات سياسية أكثر منه إلى اعتبارات عملية" (البنك الدولي، ٢٠١٠). وتكاثر الحكومات المحلية والبلديات الصغيرة التي تفتقر إلى القدرات الكافية لتوفير الخدمات العامة على نحو ناجع وفعال، يشكل مسألة مثيرة للقلق. وبالتالي، فإنّ استراتيجية قطاع الحكم المحلي أصبحت الآن جزءاً من الخطة الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهي تهدف إلى إنشاء مجالس الخدمة المشتركة لتوفير خدمات فعالة في البلدات الصغيرة ومجموعات التآزر المعنية بالاندماج والإطار القانوني وبناء قدرات هيئات الحكم المحلي واللامركزية، ومن شأن ذلك أن يعزز تنسيق السياسة العامة واتساقها بين مختلف الجهات الفاعلة وأن يحول دون الازدواجية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٠ب).

١١٢. ويفيد البنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠١٠) أنه بالرغم من أن القانون قد أناط البلديات بحوالي ٢٧ وظيفة مختلفة، إلا أنّ هناك فقط ست خدمات أساسية توفر في الأغلب ما يلي: تصريف النفايات الصلبة؛ صيانة الشوارع؛ المياه؛ صيانة الطرقات؛ صيانة المدارس والإضاءة في الشوارع. ويذكر التقرير أنّ الخدمات ذات الآثار الاجتماعية المهمة مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، فضلاً عن الخدمات ذات الآثار المحلية المباشرة، غير موكلة قانوناً إلى البلديات. ومن الواضح أنّ الإصلاح الوظيفي الذي تتوخى السلطة الفلسطينية القيام به، ضروري لدعم نمو فرص العمل المحلية من خلال توفير الخدمات ذات النوعية توفيراً فعالاً إلى مبادرات القطاع الخاص وسبل عيش العمال وعائلاتهم، سواء في العمل أو في المنزل.

١١٣. وينبغي أن يكون موقع فروع الوكالات الوطنية الجديدة التي تتوخاها استراتيجية قطاع العمل، متماشياً مع الإصلاح الوظيفي للحكومة المحلية. وقدم حاكم سلطة النقد الفلسطينية إلى البعثة مثالاً مدهشاً عن الآثار الإيجابية غير المباشرة والمضاعفة التي يتسم بها الحشد اللامركزي للخدمات: عقب افتتاح مكاتب فرعية جديدة للمصرف في عدة بلديات رئيسية، برزت مجموعة كاملة من أنشطة القطاع الخاص في البلدات المجاورة.

١١٤. والخليل خير مثال على بلدية تسعى إلى تخطيط ورسم معالم تنميتها الحضرية. وهناك مستوطنة إسرائيلية غير شرعية تقسم مدينة الخليل إلى كيانين إداريين. غير أنه يترأسها الآن رئيس بلدية وفريق تابع له يحدوهم الالتزام ويعتزمون إضفاء وجه إنساني على المدينة، سعياً إلى توفير مجموعة من الخدمات وأهمها التيار الكهربائي والمياه والطرقات والصرف الصحي والبناء والمبادرات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، توفر البلدية خدمات إلى قطاعي الصناعة والزراعة، وخدمات ثقافية ورياضية إلى كافة قطاعات المجتمع (إنجازات بلدية الخليل، ٢٠١٠). ويدلّ ذلك على أنّ النساء والرجال يمكنهم تحقيق الانجازات حتى في ظروف قاسية.

١١٥. ولقد ركزت السلطة الفلسطينية على التطورات المجتمعية. وبمشاركة المقيمين مشاركة كاملة، جرى استكمال ١٠٠٠ مشروع من هذا القبيل ومن المتوقع تخصيص ٣٥٠ مليون دولار أمريكي للمزيد من المشاريع عام ٢٠١٠ (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٠). كذلك سيكون إدماج أثر فرص العمل ذا أهمية قصوى بالنسبة إلى المشاريع القادمة وعددها ١٠٠٠ مشروع.

حقوق العمال - ما أنجز وما يزال يتعين إنجازه

١١٦. أعربت السلطة الفلسطينية عن التزامها باحترام المعايير الواردة في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية الثماني التي تتناول الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بحق المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة. ومع صدور قانون العمل في عام ٢٠٠٠، وضعت السلطة الفلسطينية إطاراً تشريعياً أساسياً لحماية حقوق العمال. وقد أنشئت لجنة سياسات العمل الثلاثية، المنصوص عليها بموجب قانون العمل، لتؤدي دوراً رائداً في المسائل المتعلقة بسياسة العمل والسياسة الاجتماعية من خلال الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.

١١٧. ومن المشجع أنّ استراتيجية قطاع العمل تتضمن إجراءات إضافية ترمي إلى تدعيم أوجه الحماية القانونية القائمة واستكمالها من خلال إصلاح قانون العمل وتحسين نظام تفتيش العمل. وبالفعل، ليس هناك أفضل من الاستناد إلى معايير منظمة العمل الدولية ومبادئها ذات الصلة، عند استعراض تشريعات العمل القائمة، من أجل الاستعداد لإقامة الدولة في هذا الصدد. وسوف يكون الاعتماد المتوخى للتشريعات التي تنظم مسائل نقابات العمال، أمراً حاسماً لضمان تمتع العمال الفلسطينيين بالحرية النقابية على أكمل وجه. وقد جاء إنشاء اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، منذ عهد قريب، في وقت مناسب جداً، وهي في أفضل وضع يخولها القيام

بإسهامات مهمة في الإطار القانوني المتوخى وضعه للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وهذا أمر حاسم لتذليل أوجه انعدام المساواة المستمرة في سوق العمل والمجتمع الفلسطينيين.

منظمة العمل الدولية ملتزمة: موجز عن التعاون التقني

١١٨. لقد شهدت الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ توسعاً في برنامج التعاون التقني لمنظمة العمل الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ينفذ بالشراكة مع وزارة العمل في السلطة الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، وغيرها من المنظمات الوطنية الرئيسية وأعضاء المجتمع الدولي.

١١٩. ومجالات تدخّل منظمة العمل الدولية التي يتعين ذكرها في هذا السياق تتسق مع الأولويات الوارد ذكرها أعلاه في استراتيجية قطاع العمل، التي قدمت لها منظمة العمل الدولية دعماً تقنياً. ويرتبط التدخل بتعزيز إدارة سوق العمل والحقوق وتحسين القابلية للاستخدام من خلال الارتقاء بالمهارات والتنمية الاقتصادية المحلية وتشجيع روح تنظيم المشاريع من أجل نمو القطاع الخاص، من خلال تنمية التعاونيات والمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر والحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية وتعميم قضايا الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً.

تعزيز إدارة سوق العمل والحقوق

١٢٠. بموجب المبادرة العالمية لتنمية القدرات، تعكف منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ برنامج رائد مع وزارة العمل، يرمي إلى إنشاء وحدة للمشورة التقنية في الوزارة. وستقوم هذه الوحدة بدعم بناء القدرات في تطوير الاستراتيجية وإدارة المشاريع والتنسيق بين الجهات المانحة.

١٢١. ويقدم الدعم لإنشاء مركز للمشورة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، كوسيلة لتوفير خدمات المشورة القانونية إلى العمال الفلسطينيين الذين عملوا في السابق أو لا يزالون يعملون في منشآت إسرائيلية. كما يرمي المشروع إلى تعزيز قدرات موظفي الدائرة القانونية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وسيصبح المشروع نافذاً في الأول من أيار/ مايو ٢٠١٠.

١٢٢. وبغية تقديم المزيد من الدعم لتنمية القطاع الخاص، تتعاون منظمة العمل الدولية مع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ومع اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية. وسوف تهدف فترة استهلال المشروع إلى التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الغرف المنتسبة والقطاع الخاص الأوسع نطاقاً بشأن تنمية القدرات ومتطلبات توفير الخدمات واستراتيجية النمو بالنسبة إلى اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية. ولا بد من التركيز على وجه الخصوص، على دعم قطاع الأعمال لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تعزيز القابلية للاستخدام من خلال الارتقاء بالمهارات والتنمية الاقتصادية المحلية

١٢٣. يجري دعم الإصلاحات الجارية في نظام التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين، بالشراكة مع الأطراف الفاعلة المعنية. ومن شأن نتائج وتوصيات ما قامت به منظمة العمل الدولية من استخلاص وتحليل الثغرات في قدرات القطاع، أن ترشد السياسة العامة الوطنية في تعزيز القابلية للاستخدام وتطوير المهارات.

١٢٤. وسيجري شراء المعدات وتوفير التدريب للعاملين في مركز الشيخة فاطمة بنت مبارك للتدريب المهني للمعوقين في الخليل.

تعزيز روح تنظيم المشاريع من أجل نمو القطاع الخاص، من خلال تنمية التعاونيات والمنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر

١٢٥. قامت منظمة العمل الدولية بالعديد من عمليات التدخل، بما في ذلك إجراء تقييم لقطاع التعاونيات الفلسطيني وتقديم الدعم التقني لصياغة قانون موحد بشأن التعاونيات. كما يقدَم الدعم لإنشاء لجنة عامة لتنظيم التعاونيات باعتبارها مركزاً مستقلاً للخدمات التقنية.

١٢٦. وبقيادة وزارة الاقتصاد الوطني، تقدَم المساعدة التقنية لسياسة وطنية متكاملة بشأن المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر. وكخطوة أولى، أجرت منظمة العمل الدولية تقييماً شاملاً لظروف تنمية المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر في الأرض الفلسطينية المحتلة ولخلق فرص عمل أكثر وأفضل للنساء والرجال. ونتيجة لذلك، سوف تقدم منظمة العمل الدولية إطاراً سياسياً وطنياً مناسباً إلى السلطة الفلسطينية في أيار/ مايو ٢٠١٠.

١٢٧. بالإضافة إلى ذلك، تقدَم المساعدة التقنية إلى وزارتي العمل والتعليم العالي للنهوض بروح تنظيم المشاريع بين الشابات والشبان، من خلال مجموعة "التعريف بالأعمال".

الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية

١٢٨. من خلال الجهود المتواصلة التي بذلتها منظمة العمل الدولية في مساعدة الهيئات المكونة على تشجيع الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي على المستوى الوطني، وكنتيجة للمائدة المستديرة التي عُقدت خلال منتدى التشغيل العربي (بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩) بشأن إعادة إحياء اللجنة الثلاثية الفلسطينية، فإنها قدمت الدعم إلى أعضاء لجنة سياسات العمل الثلاثية من خلال ورشة عمل (تورينو، شباط/ فبراير ٢٠١٠) بشأن تشجيع الحوار الاجتماعي. ونتيجة لذلك، وضع إعلان تورينو رؤية وبرنامج عمل للنشاط الذي ستضطلع به اللجنة في المستقبل.

١٢٩. وتجري حالياً عملية توثيق لوضع الفلسطينيين من حيث الضمان الاجتماعي. وهي تغطي الضفة الغربية وغزة وتشمل حقوق الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين العاملين حالياً أو الذين عملوا في السابق في إسرائيل. وسوف توفر النتائج توصيات سياسية تستهدف المجالات ذات الأولوية مثل الاستدامة المالية والحقوق القانونية والإنصاف والتغطية.

١٣٠. وتدعم منظمة العمل الدولية أيضاً الجهود الوطنية المبذولة للنهوض بالتفتيش والسلامة والصحة المهنيتين من خلال تقديم المساعدة التقنية التي تتضمن فرص التدريب لإدارة السلامة والصحة في قطاع البناء.

تعميم قضايا الجنسين

١٣١. تشارك منظمة العمل الدولية إلى جانب الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة وفي إطار الصندوق الإسباني لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في مبادرة بشأن "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة"، القصد منها تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويرمي البرنامج إلى الحد من جميع أشكال العنف ضد المرأة وزيادة التمثيل النسائي وتعزيز المسائل المرتبطة بالمرأة في هيئات صنع القرار والمضي قدماً بتكافؤ الفرص من أجل مشاركة المرأة من الناحية الاقتصادية.

١٣٢. ويتلقى مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بشكل منتظم في تشرين الثاني/ نوفمبر تحديثاً كاملاً عن التعاون التقني الذي تقدمه منظمة العمل الدولية من أجل الأراضي العربية المحتلة (انظر: *البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة*، الوثيقة GB.306/5، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩).

ملاحظات ختامية

١٣٣. يلقى برنامج بناء دولة فلسطين المستقبلية دعماً واسع النطاق من المجتمع الدولي، وتنضم منظمة العمل الدولية إلى منظومة الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والجامعة العربية في القول إنّ الجهود الإصلاحية التي قامت بها السلطة الفلسطينية قد أتت ثماراً يعتد بها. والتقدم المحرز في السياق المؤسسي من حيث إرساء سيادة القانون والأمن الداخلي في الضفة الغربية، قد تجسد في تحقيق نمو اقتصادي وخلق فرص عمل على مستوى معتدل رغم أنه ما زال هشاً. ولابد من مواصلة تلك الجهود. وهي تحتاج إلى دعم قوي من خلال اتساق برامج الجهات الفاعلة وسياساتها ومن خلال التوعية والمساعدة الاستشارية الرامية إلى ضمان نجاح برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة والخطة الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي تلي الخطة الفلسطينية للتنمية والإصلاح للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

١٣٤. وتمشياً مع تقييم المنظمات الدولية الأخرى، يشاطر هذا التقرير وجهة نظر مفادها أنّ السلطة الفلسطينية ستكون جاهزة في أي وقت في المستقبل القريب لإقامة دولة فلسطين تكون مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي ومستدامة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل والبلدان المجاورة الأخرى بسلام وأمن. ومما لا شك فيه أنه تم إحراز تقدم. وشعار برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، يصف بإيجاز الشروط المسبقة لتحقيق العمل اللائق في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٣٥. وفي هذا المجال، ساهمت منظمة العمل الدولية في تحديد استراتيجية قطاع العمل وسوف تستمر في دعم تطبيقها. كما سيستمر تقديم الدعم إلى وزارة الاقتصاد الوطني بهدف النهوض بتنمية المنشآت وخلق فرص العمل، وإلى وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف جعل نُظم الضمان الاجتماعي شاملة ومستدامة مالياً، وإلى وزارة التعليم العالي لجعل التدريب المهني والتربوي يتمشى مع الاحتياجات الناشئة لسوق العمل الفلسطيني في المستقبل. ومن شأن التعاون مع وزارة التخطيط والوزارات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية المحلية أن يشجع على إدماج مسألة خلق فرص العمل في تنفيذ المشاريع التي تتوخاها الخطة الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. كما سيولى اهتمام خاص لدعم الشركاء الاجتماعيين وتطوير الإطار القانوني للحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، بما يتمشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية. وتدعم منظمة العمل الدولية دعماً تاماً رغبة منظمات الشركاء الاجتماعيين الفلسطينية في أن تمثّل مجدداً في القدس الشرقية بأسرع وقت ممكن.

١٣٦. وبغية استيعاب القوى العاملة الفلسطينية سريعة التنامي، لا بد من أن يكون خلق فرص العمل المنتجة في القطاع الخاص من أولى الأولويات بالنسبة إلى الخطة الوطنية الفلسطينية، وإلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للانتعاش والتنمية، وبالنسبة إلى المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي. وهذا الأمر يقتضي وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، ومستقبلاً واضحاً للاستثمار، وإمكانية المشاركة في قطاع التجارة على قدم المساواة. ومن شأن وضع حد لعمل الفلسطينيين في المستوطنات أن يجعل المهمة أكثر طموحاً.

١٣٧. إنّ منظمة العمل الدولية تقدّر كل جهد تبذله الحكومة الإسرائيلية للتخفيف من عبء الاحتلال على العمال الفلسطينيين وعائلاتهم. وقد أشار التقرير إلى بعض أوجه التحسن في العبور والتنقل في الضفة الغربية، غير أنّ الوضع في القدس الشرقية وعلى طول الجدار الفاصل وفي معظم المنطقة "جيم"، يثير قلقاً بالغاً. ولطالما أكدت منظمة العمل الدولية أنّ أوجه التحسن في العبور والتنقل، لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية وفرص العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبالتالي على مفاوضات السلام.

١٣٨. إنّ الحصار المفروض على غزة غير مقبول ولا يطاق وغير مجدٍ. وبعد مرور أكثر من عام على عملية "الرصاص المصبوب"، لا تزال غزة "مقبرة" للمصانع. وكلما طال اشتداد القيود على تنمية المنشآت والعمل المنتج كلما أفضى ذلك إلى تقويض آفاق المستقبل لجميع أهل غزة.

١٣٩. إن حقوق العمال وكرامة الإنسان منتهكة انتهاكاً جسيماً، ويبقى حق الشعب الفلسطيني في العمل اللائق بعيد المنال. واستمرار أزمة حقوق الإنسان في غزة والتمييز وتهجير العمال وعائلاتهم في القدس الشرقية وفصل شمل العائلات بموجب الأمر العسكري الأخير بشأن "المتسللين"، إنما تشكل جميعها تهديدات إضافية للسلام والأمن.

١٤٠. ولطالما أيدت منظمة العمل الدولية العمل القانوني للفلسطينيين في إسرائيل بظروف عمل عادلة. وهناك ترحيب بالمواقف التي اتخذتها رابطة الصناعيين في إسرائيل والهستدروت بشأن عدم التمييز إلى جانب بذل الجهود لضمان المساواة في المعاملة بين العمال الإسرائيليين والفلسطينيين. ولئن كان عمل الفلسطينيين داخل حدود إسرائيل المعترف بها دولياً يبقى خياراً لدولتين تعيشان بسلام جنباً إلى جنب، فإن تنمية الاقتصاد وسوق العمل الفلسطينيين الداخليين يجب أن تكون هي الأولوية القصوى.

المراجع

Al-Haq. 2010. *Economic and physical oppression: The Wall, the occupation, and Palestinian workers*, 13 Apr.

بتسليم (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). ٢٠٠٩. *أعمال الضرب والتنكيل*، ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، متاح على العنوان التالي: www.btselem.org.

مركز الدفاع عن الفرد (هموكيد). ٢٠٠٩.

Revocation of residency status from permanent residents in Jerusalem, available at www.hamoked.org.il.

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي. إسرائيل. ٢٠١٠. *عرض مقدم إلى مكتب العمل الدولي*. نيسان/ أبريل.

Court of Justice of the European Union. 2010. "Products originating in the West Bank do not qualify for preferential customs treatment under the EC-Israel Agreement", in *Judgement in Case C-386/08*, 25 February, available at www.europe.eu.

European Union (EU). 2009. "Council conclusions on the Middle East Peace Process", in *The Council of the European Union*, 2,985th Foreign Affairs Council Meeting, Brussels, 8 Dec.

Haas, A. 2010. "The right to deport", in *Haaretz*, 14 Apr., available at www.haaretz.com.

Hasson, H. 2010. "Neighbourhoods east of fence no longer part of Jerusalem", in *Haaretz*, 8 Jan., available at www.haaretz.com.

Hasson, N. 2009. "Palestinians in Ma'aleh Adumim employed by Israel but on Jordanian terms", in *Haaretz*, 28 Oct., available at www.haaretz.com.

إنجازات بلدية الخليل، ٢٠١٠.

محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه.

مكتب العمل الدولي. ٢٠٠٧. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، جنيف.

International Monetary Fund (IMF). 2010. "Staff report for the meeting of the Ad hoc Liaison Committee", in *Macroeconomic and fiscal framework for the West Bank and Gaza: Fifth review of progress*, 13 Apr.

Jerusalem Institute for Israel Studies. 2010. *Jerusalem: Facts and trends 2007/2008.*

Kav LaOved. 2009a. *Israeli employers ignore Palestinian workers injured on the job,* 26 Sep.

—. 2009b. *Info on Barkan industrial park in the occupied territories,* 6 June.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). 2010. *Progress and challenges – Effective support to state building in the Occupied Palestinian Territory*, Ad Hoc Liaison Committee Meeting Madrid, 13 Apr.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). 2010. *OECD reviews of labour market and social policies: Israel.*

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ٢٠٠٩أ. *مسح القوى العاملة*، (دورة تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨) (الربع الرابع/ ٢٠٠٨).

— ٢٠٠٩ب. *مسح القوى العاملة*، (دورة كانون الثاني/ يناير - آذار/ مارس ٢٠٠٩) (الربع الأول/ ٢٠٠٩).

— ٢٠١٠أ. بيان صحفي صادر بمناسبة ذكرى يوم الأرض، ٣٠ آذار/ مارس.

— ٢٠١٠ب. *مسح القوى العاملة*، (دورة نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيه ٢٠٠٩) (الربع الثاني/ ٢٠٠٩).

— ٢٠١٠ج. *مسح القوى العاملة*، (دورة تموز/ يوليه - أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩) (الربع الثالث/ ٢٠٠٩).

— ٢٠١٠د. *مسح القوى العاملة*، (دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) (الربع الرابع/ ٢٠٠٩).

— ٢٠١٠هـ. *مسح القوى العاملة*، (دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) (الربع الرابع/ ٢٠٠٩). *تقديرات أولية للحسابات الوطنية الفصلية (الربع الرابع ٢٠٠٩)*، بيان صحفي، آذار/ مارس ٢٠١٠.

— ٢٠١٠و. مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني.

السلطة الوطنية الفلسطينية. ٢٠٠٧. *بناء دولة فلسطينية: نحو السلام والازدهار*، كانون الأول/ ديسمبر.

— ٢٠٠٩. "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، في *برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة*، آب/ أغسطس.

— ٢٠١٠أ. *استراتيجية لتطوير قطاع العمل في فلسطين*، شباط/ فبراير.

— ٢٠١٠ب. "بناء فلسطين: الإنجازات والتحديات"، في *تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة*، ١٣ نيسان/ أبريل.

Palestinian Trade Centre (PALTRADE). 2010. *Gaza Strip Crossings Bi-Monthly Monitoring Report, Dec. 2009–Jan. 2010.*

مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق. ٢٠٠٩. *أوراق الحقائق الخاصة بالمرأة والعمل.*

الجمهورية العربية السورية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ٢٠١٠. *تقرير سنوي موجز: وضع العمال في الجولان السوري المحتل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠*، نيسان/ أبريل.

The Association for Civil rights in Israel and Ir-amin. 2009. *Status report: The Arab–Palestinian school system in East Jerusalem as the 2009–10 school year begins*, Sep.

لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. ٢٠٠٩. *النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٩ من الاتفاقية: الملاحظات الختامية للجنة مناهضة التعذيب*، الدورة ٤٢، الوثيقة CAT/C/ISR/CO/4، ٢٣ حزيران/ يونيه.

United Nations Human Rights Council. 2010. *Human rights in the occupied Syrian Golan*, Report of the Secretary-General, 13th Session, document A/HRC/13/52, 19 March.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ٢٠٠٩أ. *محاصرون: تأثير عامين من الحصار على الجانب الإنساني في قطاع غزة*، تقرير خاص، آب/ أغسطس.

— ٢٠٠٩ب. *متابعات تطورات التنقل وحرية الوصول إلى الضفة الغربية*، تشرين الثاني/ نوفمبر.

— ٢٠٠٩ج. *أزمة التخطيط في القدس الشرقية: تقرير حول ظاهرة البناء "غير المرخص"*، نيسان/ أبريل.

— ٢٠٠٩د. *عنف المستوطنين الإسرائيليين وإخلاء البؤر الاستيطانية*، تشرين الثاني/ نوفمبر.

—. 2010a. *oPt Humanitarian Overview: The West Bank and East Jerusalem*, Presentation, Feb., available at www.ochaopt.org.

— ٢٠١٠ب. *حماية المدنيين*، ٣-٩ آذار/ مارس.

مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ٢٠١٠. إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، *الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين*، الجلسة ٦٢٩٨، السنة الخامسة والستون، الوثيقة S/PV.6298، ١٤ نيسان/ أبريل.

الأمم المتحدة. ٢٠٠٩. "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل"، *في تقرير الأمين العام*، الجمعية العامة، الدورة ٦٤، الوثيقة A/64/516.

—. 2010a. *Statement by the Middle East Quartet*, 19 Mar. (SG/2158).

—. 2010b. *Independent UN rights expert warns Israeli orders may breach Geneva Conventions*, press release, 19 Apr.

Women's Centre for Legal Aid and Counselling. 2010. *Alternative report for consideration regarding Israel's third periodic report to the United Nations Human Rights Committee.*

World Bank. 2008. *An analysis of the economic restrictions confronting the West Bank and Gaza*, available at http://siteresources.worldbank.org/.

—. 2010. "Towards a Palestinian State: Reforms for fiscal strengthening", in *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*, 13 Apr., available at www.worldbank.org/ps.

مرفق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة العمل

السيد أحمد مجدلاني، وزير العمل

السيد صلاح الزرو التميمي، الوكيل المساعد لشؤون التعاون الدولي

السيد آصف سعيد أسعد، مدير عام التشغيل

وزارة الاقتصاد الوطني

السيد حسن أبو لبدة، وزير الاقتصاد الوطني

السيد زياد طعمه، مدير عام الصناعة والتجارة وحماية المستهلك

السيد زياد كرابلة، مدير عام السياسات والدراسات والإحصاء

وزارة التخطيط والتنمية الإدارية

السيد اسطفان سلامة، المستشار الخاص للوزير/ مدير إدارة وتنسيق المساعدات بالإنابة

السيد بشار جمعة، مدير خطة الإصلاح والتنمية

السيد زكريا سابيلا، مدير دائرة التنسيق والمساعدات الأوروبية

وزارة الأشغال العامة والإسكان

السيد محمد اشتية، وزير الأشغال العامة والإسكان

محافظة الخليل

السيد حسين الأعرج، المحافظ

وزارة الحكم المحلي، بلدية الخليل

السيد خالد عسيلي، رئيس بلدية الخليل

السيد جواد السيد الحرباوي، مستشار رئيس البلدية

منظمة التحرير الفلسطينية/ أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد صائب عريقات، رئيس دائرة شؤون المفاوضات

مكتب الرئيس

السيد مجدي الخالدي، مستشار السياسة الخارجية

السيد ياسر أبو خاطر، رئيس الوحدة القانونية

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيد محمد العمري، المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

السيد فائد ريان، المدير العام للإحصاءات المالية والحكومية

السيد سعدي المصري، مدير دائرة القوى العاملة

السيدة آمنة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيد صالح الكفري، المدير العام للإحصاءات الاقتصادية

السيد عفيف عبد العزيز، مساعد رئيس الجهاز لشؤون الخدمات المساندة

سلطة النقد الفلسطينية

السيد جهاد الوزير، المحافظ

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام

السيد محمود عامر، الأمين العام لمجلس قلقيلية

السيد مناويل عبد العال، عضو السكرتارية الوطنية

السيد سهيل صليبا خضر، عضو السكرتارية الوطنية

السيد حسين الفقهاء، عضو السكرتارية الوطنية

السيدة ليلى الشعار، عضو مجلس الاتحاد الوطني

السيد فتحي ناصر، مستشار قانوني

السيد إبراهيم دراغمة، عضو اللجنة التنفيذية

السيد محمود عبد الله، عضو اللجنة التنفيذية

السيد معين ريان، صحفي في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيد عصمت كامل المصري، عضو الهيئة الإدارية

السيد أحمد درويش، عامل

السيد محمود حسونة، عامل

السيد أديب بشارات، عامل

السيد منجد بشارات، عامل

السيد زيدان تنور، عامل

السيد هيثم عودة، عامل

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد بشير السيسي، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس النقابة العامة لعمال الخدمات العامة

السيد عايش عبيد، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

السيد طارق الهندي، أمين الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة

السيد محمد أبو عجينة، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس النقابة العامة لعمال النقل العام

السيد سمير الأشقر، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس النقابة العامة لعمال البلديات

السيد عارف أبو جراد، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة موظفي الحكومة

السيد سلامة أبو زعيتر، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس النقابة العامة لعمال الخدمات الصحية

السيد عبد الحليم أبو زعيتر، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة عمال الأعمال المصرفية والتأمين

السيد محمد هلس، عضو اللجنة التنفيذية، عضو النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

السيد فايز لبد، عضو اللجنة التنفيذية، عضو النقابة العامة لعمال البلديات

السيد فارس الأخرس، عضو اللجنة التنفيذية، عضو نقابة عمال المعادن

السيد وائل خلف، عضو اللجنة التنفيذية، نقابة موظفي الحكومة

السيد يحيى أبو العطا، عضو اللجنة التنفيذية، النقابة العامة لعمال النقل العام

السيد بكر الجمل، عضو اللجنة التنفيذية، النقابة العامة للخدمات التعليمية

السيد عبد الرؤوف مهدي، أمين العلاقات الدولية، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيدة سميرة عبد العليم، رئيسة منتدى المرأة، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

السيد جميل الفارنة، مستشار قانوني، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله

السيد أحمد هاشم الزغير، الرئيس

السيد جمال جوابره، المدير العام

السيد نزيه مرداوي، مدير دائرة المعلومات

السيد علي مهنا، مدير دائرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتخطيط

السيد أكرم حجازي، مسؤول المنح، مشروع منظمة العمل الدولية واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

السيد ألبرت أوفر، مدير برنامج منظمة العمل الدولية واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة تجارة وصناعة رام الله

السيد محمد أمين، رئيس الغرفة

غرفة تجارة وصناعة الخليل

السيد تيسير إسعيد، مدير دائرة التدريب المهني

غرفة تجارة وصناعة وزراعة جنوب الخليل

السيد جلال مخارزة، رئيس الغرفة

غرفة تجارة جنين

السيد سمير سقين، رئيس الغرفة

غرفة تجارة غزة

السيد محمد سالم القدوة، رئيس الغرفة

السيد بسام مرتجى، المدير الإداري

السيد ماهر الطباع، مدير العلاقات العامة

اتحاد المقاولين الفلسطينيين، غزة

السيد محمد الحسيني، المدير التنفيذي

السيد محمود عابد، أمين الصندوق

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)

السيد ماهر حمدان، المدير العام

الجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية

السيد مهدي عبد الهادي، الرئيس

جمعية الحق، رام اللـه

السيد شعوان جبارين، المدير العام

السيد ستين دينيار، باحث قانوني

شركة فارماكير

السيد باسم صبحي خوري، رئيس مجلس الإدارة

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة

السيد خليل شاهين، مدير، وحدة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

السيد جبر وشاح، نائب مدير

معهد فلسطين للأبحاث التطبيقية

السيد سمير عبد الله، مدير

مؤسسة ياسر عرفات

السيد ناصر القدوة، الرئيس

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة ليلى الشعار، مديرة مالية وإدارية، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيدة زهيرة كمال، اليونسكو

السيدة فاتنة الوظائفي، وزارة شؤون المرأة

السيدة فاطمة ردايدة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة شؤون المرأة

السيد زياد جويلس، مدير عام التعليم التقني والمهني، وزارة التربية والتعليم العالي

السيدة إيمان عساف، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة ختام سعافين، منسقة وحدة المرأة في لجان العمل الزراعي، الاتحاد العام للمرأة

السيدة رشا عمارنة، مديرة الدائرة القانونية، وزارة العمل

السيد حسان الخطيب، وكيل وزارة العمل

السيدة دعاء واوي، مديرة منتدى سيدات الأعمال

السيدة لميس الحنتولي، منسقة مشاريع، جمعية مفتاح

السيدة نائلة عودة، جمعية المرأة العاملة للتنمية

السيدة سلام الخليلي، مستشارة الوزير لقضايا النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة فاتن نبهان، منسقة برنامج، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

السيد أيمن عبد المجيد، باحث ومنسق وحدة المسوح، جامعة بيرزيت

السيدة فاطمة شماعة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني

السيدة ساما عويضة، مدير عام مركز الدراسات النسوية

السيدة ريم عبوشي، المديرة التنفيذية للجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)

المؤسسات الإسرائيلية

حكومة إسرائيل والمؤسسات الإسرائيلية

وزارة الصناعة والتجارة والعمل

السيد أفنر أرماني، كبير منسقي الأبحاث، قسم علاقات العمل

السيد شلومو إتساكي، كبير مسؤولي علاقات العمل

وزارة الشؤون الخارجية

السيد تايبور شالير شلوسر، مدير دائرة المنظمات الدولية

مكتب منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

السيد إيتان دنجوت، منسق أنشطة الحكومة

السيد يوري سينجر، رئيس، فرع العلاقات الخارجية

السيد دورون سيجال، رئيس، الفرع الاقتصادي

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات أخرى

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد شراجا بروش، مدير ورئيس اتحاد المنظمات الاقتصادية الإسرائيلية

السيد دان كاتاريفاس، مدير العلاقات الدولية، اتحاد المنظمات الاقتصادية الإسرائيلية

السيدة دفنا نيتسان - أفيرام، مديرة دائرة الأبحاث الاقتصادية والاستراتيجية

السيد ران توتناور، رئيس لجنة العمل

السيد أفي باراك، مدير قسم علاقات العمل والموارد البشرية

السيد اسحاق جورفش، نائب المدير العام والمسؤول عن الشؤون المالية، جمعية المقاولين والبنائين في إسرائيل

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيدة افيتال شابيرا - شابيرو، مديرة، الإدارة الدولية

السيد يوسف قرّا، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية، عضو المكتب التنفيذي

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد أنور الدركزللي، مدير الشؤون الإقليمية

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد ريموند دولفين، مسؤول الشؤون الإنسانية

السيد حامد قواسمة، مساعد الشؤون الإنسانية، وحدة التنسيق الميداني

السيد طارق تلاحمة، مختص الشؤون الإنسانية، وحدة التنسيق الميداني

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيدة مارجو إليس، نائب المفوض العام

السيد ثوماس وايت، نائب مدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية

السيد جون جنج، مدير عمليات الأونروا، غزة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

السيد ينز توبيرغ فراندزين، الممثل الخاص

السيد روبرتو فالنت، نائب الممثل الخاص

السيد كونال أوركوهارت، مستشار العلاقات الخارجية

السيد سفيان مشعشع، مسؤول مشروع/ مسؤول تقارير التنمية البشرية

مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
في الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة ايفا توميتش، رئيسة المكتب

البنك الدولي، بعثة البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة

السيدة مريم شيرمن، المديرة

السيدة أيلين موريّ، مسؤولة تنسيق المشاريع

اجتماعات أخرى

مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة

السيدة ساري باشي، المديرة

بتسليم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان
في الأراضي المحتلة

السيدة ريسا زول، مديرة العلاقات الدولية

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمل

السيدة هنا زوهر، المديرة

السيدة سلوى علينات، جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمل - المشروع الفلسطيني

مركز المعلومات البديلة

السيد شير هيفير، عالم اقتصاد

الجولان السوري المحتل

السيد مجد كمال كنج أبو صالح، محامٍ

السيد ثائر كمال كنج أبو صالح، مدير المدارس الصناعية

السيد كنج سليمان أبو صالح، مزارع

السيد صلاح محمد المغربي، مزارع

السيد سعيد فرحان فرحات، مزارع

السيد محمود سليمان مرعي، مزارع

السيد حسن محمود فخر الدين، مزارع

الاجتماعات في دمشق، الجمهورية العربية السورية

السيدة ديالا الحج عارف، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد رياض حجاب، محافظ بلدية القنيطرة

السيد عيسى ملدعون، معاون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد ركان إبراهيم، مدير العمل، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد فهد نوفل، مدير العلاقات الدولية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة رشا حرفوش، مديرة القوة العاملة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

السيدة محمودية النسن، وزارة الخارجية

السيد أحمد حباب، الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد أحمد الحسن، الاتحاد العام لنقابات العمال

السيد بشار حتاحت، غرفة صناعة دمشق

الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

السيد رجب معتوق، الأمين العام

السيد محمد بدران، مساعد الأمين العام

الاجتماعات في القاهرة، مصر

السيد محمد صبيح، سفير ومساعد الأمين العام، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، جامعة الدول العربية

السيدة سهير بسيسو، وزيرة مفوضة

السيد أحمد محمد لقمان، المدير العام، منظمة العمل العربية